جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبية

تخصص مالية وبنوك

بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة حالة بنك التنمية المحلية و البنك الخارجي الجزائري

وكالة حاسي مسعود

فترة: 2014 / 2018

من اعداد الطلبة

بوثليجة زينب / زواوي مصطفى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ. 18/ 06/ 2019

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د مولاي لخضر عبد الرزاق..... ..... ./أستاذ، جامعة ورقلة(رئيسا)

أ.د /.بن ساسي عبد الحافظ(..... أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة(مشرفا ومقررا)

أ.د بوغزالة عبد الكريم .....أستاذ محاضر "أ"، جامعة ورقلة (مناقشا)

السنة الجامعية : 2019/2018

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي

الى من قال الله تعالى فيهما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

سورة الاسراء

الى من حملتني وهنا على وهن الى رمز الوفاء و العطاء الى التي جعلت يوم نجاحي يوما لنجاحها الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها اطال الله في عمرها

امي الحبيبة

الى الرجل العظيم الذي لقنني دروس الفضائل وعلمني ان الدنيا صمود الى من علمني ان الحياة كفاح و العلم سلاح الى الجبين الذي صب عرقا كفاحا للحياة الى من احمل اسمه

بكل افتخار اطال الله في عمره

ابي العزيز

الى اخوتي الاعزاء حفظهم الله اسماء مروة تيمن

الى اولاد اختي سيرين و رسيم

الى كل طلبة مالية و بنوك الذين رافقوني طيلة المشوار الدراسي

الى كل من ساعدني ولو بقليل في انجاز هذا العمل المتواضع ولو بقليل

اهدي ثمرة جهدي

زينب

إهـداء

أهدي ثمرة جهدي إلي أغلى شيء في حياتي، إلى من غرسا في قلبي الحب والأمان،

و أعطوني الأمل في الحياة النبع الصافي وعلماني تخطي المصاعب أمي وأبي أطال الله في

عمرهما وحفظهما واصبغ عليهما نعمة الصحة والعافية.

كما أهدي هذا العمل إلى كل من إخوتي و أخواتي

إلى كل عائلة "زواوي"

وإلى أخوالي وخالاتي والى أعمامي وعماتي

إلى كل من تجمعني بهم المحبة والصداقة في دراستي

. و إلى كل من وسعهم قلبي و لم يسعهم قلمي.

الطالب/ زواوي مصطفى

الشكر

الشكر كل الشكر لله عز وجل الذي أكرمنا بنعمة الدين والعلم والنعم الأخرى

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من مد لنا يد المساعدة ولو بكلمة طيبة

وبعد شكر الله أتقدم بالامتنان والتقدير إلى أستاذي الذي أحترمه كثيرا:

الأستاذ المشرف بن ساسي عبد الحافظ على قبوله الإشراف على هذا البحث

وعلى ما قدمه من توجيهات ونصائح على مستوى المنهجية أو المضمون العلمي

ونتقدم بالشكر إلى أساتذتنا الكرام الذين أشرفوا علينا طوال مدة دراستنا

تقبلوا من فائق التقدير والاحترام.

العنوان	رقم الصفحة
اهداء	
الشكر	
قائمة المحتويات	LI
الملخص	III
قائمة الاشكال	V
قائمة الجداول	VI
مقدمة	ا
الفصل الاول: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد الفصل الاول	2
المبحث الاول : اساسيات حول تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
المطلب الاول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	3
الفرع الاول :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	3
الفرع الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	4
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و معيقاتها	6
الفرع الاول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري	6
الفرع الثاني: مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	7
المطلب الثالث : البنوك التجارية و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	8
الفرع الاول:تعريف البنوك التجارية	8
الفرع الثاني :علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	9
الفرع الثالث :طرق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	13
المطلب الاول : الدراسة باللغة العربية	13
المطلب الثاني: الدراسة باللغة الاجنبية	16
المطلب الثالث : مقارنة بين الدراسات	17

خلاصة الفصل الاول	19
الفصل الثاني : دور بنك التنمية المحلية والبنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد الفصل الثاني	21
المبحث الاول : تقديم بنك الجزائر	22
المطلب الاول : لمحة عن البنك الجزائر الخارجي BEA	22
الفرع الاول :نشأة بنك الجزائر الخارجي	22
الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	23
المطلب الثاني : لمحة عن بنك التنمية المحليةBDL	25
الفرع الاول : تعريف بنك التنمية المحلية	25
الفرع الثاني : هيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	27
الفرع الثالث : مقابلة و طلب القرض	28
المبحث الثاني : دور بنك BDL و BEA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	29
المطلب الاول : قروض الاستغلال و قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	29
الفرع الاول :وكالات الدعم و قروض الاستثمار	29
الفرع الثاني : قروض الاستغلال	34
المطلب الثاني: عدد المشاريع الممولة من طرف بنك و ومقارنة بين البنكين	38
الفرع الاول : عدد المشاريع الممولة من طرف بنك BEA وBDL	38
الفرع الثاني : مقارنة بين بنك التنمية المحلية و بنك الجزائر الخارجي وكالتي حاسي مسعود	40
خلاصة الفصل الثاني	43
الخاتمة	44
قائمة المراجع	48
الملاحق	50

الملخص :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي حيث تقوم بدور فعال في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في التطور الاقتصادي وكذا الحد من مشكلة البطالة اي جمعها بين النمو الاقتصادي و الاجتماعي في وقت واحد فهي القوى المحركة لمجالات الانتاج لتجاوبها مع خصائص السوق صغيرة الحجم .

ومن هذه الاهمية التي فرضتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ساهمت البنوك التجارية في دعمها بتوفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات لتطويرها وتحقيق اهدافها .

ولقد أشارت الدراسة التي شملت بنك التنمية المحلية و البنك الخارجي الجزائري خلصنا إلى أن هذا البنك يؤدي دورا ايجابيا في التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Résumé:

Les petites et moyennes entreprises sont des moteurs importants de la croissance économique, elles jouent un rôle actif dans le développement économique en contribuant au développement économique et en réduisant le problème du chômage.

Parmi les atouts des petites et moyennes entreprises, les banques commerciales les ont soutenues en fournissant les fonds nécessaires à ce type d'institutions pour les développer et atteindre leurs objectifs.

Nous avions pu tuer la conclusion que la banque BDL ET BEA un rôle positive dans le financement des petites et moyennes.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان الجدول	رقم الصفحة
(2–1)	تعريف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
(2–2)	الجدول يمثل عدد الملفات الممولة من طرف BEA و BDL و كالات الدعم CNAC ANSE ANJEM	30_29
(2–3)	الجدول عدد الملفات المؤهلة والمبالغ الممنوحة لقروض الاستثمار	30
(2–4)	الجدول يمثل عدد الملفات المؤهلة والمبالغ الممنوحة لقروض عن طريق الصندوق من 2014–2018	33
(2–5)	الجدول يمثل عدد الملفات المؤهلة والمبالغ الممنوحة لقروض الاستغلال	35_34
(2– 6)	الجدول يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف البنك الجزائري الخارجي BEA	38
(2–7)	الجدول يمثل نسبة استرداد القروض المقدمة من طرف بنك الجزائري الخارجي لسنة 2018/2016	39
(2– 8)	الجدول يمثل نسبة استرداد القروض المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية لسنة 2018/2016	40_39
(2– 9)	الجدول يمثل مقارنة بين البنكين BEA و BDL من حيث عدد القروض	40
(2– 10)	الجدول يمثل مقارنة بين البنكين BEA و BDL من حيث مبلغ القرض	42

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(1–1)	الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي حاسي مسعود وكالة 035	24
(1–2)	الشكل الهيكل التنظيمي للبنك التنمية المحلية وكالة BDL 126	27
(1–3)	الشكل يمثل عملية منح القرض ببنك BDL او BEA	28
(1–4)	الشكل يمثل تطور عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	31
(1–5)	الشكل يمثل تطور مبالغ القروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	32
(1– 6)	الشكل يمثل تطور عدد الملفات المؤهلة عن طريق الصندوق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	33
(1–7)	الشكل يمثل تطور مبالغ القروض عن طريق الصندوق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	34
(1– 8)	الشكل يمثل تطور عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	35
(1– 9)	الشكل يمثل تطور مبالغ لقروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	36
(1– 10)	الشكل يمثل نسبة قروض الاستغلال و الاستثمار بالنسبة للقروض الأخرى BDL	37
(1– 11)	الشكل يمثل نسبة قروض الاستغلال و الاستثمار بالنسبة للقروض الاخرى BEA	37
(1– 12)	الشكل يمثل مقارنة بين بنك BDL وBEA من حيث عدد القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	41

المقدمة العامة

المقدمة:

فرضت التحولات الاقتصادية الدولية على دول العالم تبني وجهات نظر جديدة وبروز توجهات حديثة ومتنامية على جميع الأصعدة وهذا ما يعرف بالعولمة الاقتصادية والتي تحمل كشعار أساسي لها اعتماد السوق أي الحرية الاقتصادية وبالتالي إعادة الاعتبار للاستثمار الخاص بجميع أنواعه، هذا ما أفرز نمطا جديدا في مجال الأعمال وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

حيث تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات والدفع في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة عل الصعيدين المحلي خاصة والدولي.

والجزائر كمثيلتها من الدول التي سعت ومنذ استقلالها إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، بدءا بإعطاء الأولوية للمؤسسات الكبرى في إطار استراتيجيات الصناعات المصنعة وأقطاب النمو التي عجزت عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، وصولا إلى ضرورة إعادة النظر في أسلوب التنمية، وذلك من خلال الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الوطني ؛

الامر الذي ادى الى دعم قوي و مجال اوسع لتنمية قدرات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر مع هذا فان القطاع مازال هشا ومعرضا للعديد من الضغوطات التي لاتزال تعرقل تنميته نتيجة لعدة مشاكل وصعوبات يعاني منها هذا القطاع مما يقلل من فعاليته ولعل العائق الاساسي والعامل الرئيسي لضمان بقاء وتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو التمويل الذي يلعب دور الريادة في دعم تنافسيتها محليا و عالميا وبالرغم من عدم كفاية المصادر الداخلية (التمويل الذاتي) تلجا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى مصادر خارجية لتغطية احتياجاتها و من بينها البنوك .

وعليه شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطورا في السنوات الاخيرة شملت العديد من الجوانب ويشكل الجانب التمويلي اهمها .

و بناءا على ما سبق يمكن صياغة اشكالية الموضوع وطرحها في التساؤل الجوهري التالي:

اولا:الاشكالية

" ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ "

ومن خلال هذه الإشكالية تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

الاسئلة الفرعية

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ماهي خصائصها ؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؟
- فيما تتمثل اليات البنوك التجارية في التمويل ؟
- ما هو دور وكالتي BDL وBEA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

إجابة عن الإشكاليات المطروحة ، و بعد الاطلاع على مختلف المراجع و مصادر البحث المتخصصة يمكن صياغة الفرضيات الأساسية لهذه الدراسة كما يلي :

- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص و المميزات تجعلها ذات اهمية كبيرة وتؤهلها للقيام بدور تنموي و فعال .
- تلعب البنوك دورا رياديا في نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمساهمتها في توفير العديد من القروض و ذلك في تفعيل حركية الانشطة الاقتصادية .
- تساهم كل منBDL وBEA في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ثالثا: منهج البحث

اتبعنا عند قيامنا بمنهج الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري وكذلك في الجانب التطبيقي دراسة الحالة .

رابعا: اهداف الدراسة

نهدف من خلال هذا العمل إلى التعريف بخصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإلى قيمتها في الاقتصاد الوطني من خلال علاقتها بمختلف المؤسسات البنكية بالحصول على مصادر التمويل اللازمة للقيام بمهمتها على أكمل وجه.

وكذلك محاولة معرفة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
معرفة مساهمة البنوك محل الدراسة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

خامسا: حدود الدراسة

يهتم هذا الموضوع بدراسة تمويل المؤسسات وذلك بمقارنة بين بنكين بنك الجزائر الخارجي و بنك التنمية المحلية وكالتي حاسي مسعود خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و2018.

سادسا: صعوبات الدراسة

لقد واجهنا في دراستنا لهذا الموضوع عدة صعوبات وذلك منذ بداية الدراسة إلى نهايتها، فقد واجهنا مشكل ضيق الوقت ثم واجهت صعوبة إيجاد مؤسسة أجري عليها دراسة ميدانية لهذا الموضوع وبعدها ظهرت صعوبات في الحصول على المعلومات خاصة المتعلقة بالجانب التطبيقي.

سابعا :هيكل البحث

من خلال الاشكالية السابقة سنقوم بمعاجة هذا الموضوع من خلال تقسيمه الى فصلين ،فصل نظري و فصل تطبيقي .

الفصل الاول : يشمل الدراسة النظرية للموضوع وتم تقسيمه الى مبحثين، المبحث الاول بعنوان استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يتناول اساسيات حول تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و

المتوسطة ،تعريف و خصائص المؤسسات اهم معيقات تنميتها ومساهمتها في الاقتصاد الجزائري وكذا دور البنوك في تمويلها .

اما المبحث الثاني فكان عبارة عن دراسات سابقة باللغة العربية و الاجنبية و مقارنتها مع دراستنا الحالية

الفصل الثاني: فكان بعنوان دور بنك التنمية المحلية و بنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيمه الى مبحثين تناولنا في البحث الاول تقديم كل من بنك خارجي الجزائري و بنك التنمية المحلية اما المبحث الثاني فقمنا لدراسة التطبيقية بوكالتي حاسي مسعود للبنكين وذلك بعرض دور كلا البنكين في التمويل فتناولنا فيه عرض النتائج و تحليلها ثم مقارنتهما.

الفصل الاول :

استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهم رافد من روافد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان المتطورة و المتخلفة، حيث يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم نظرا للدور الذي تلعبه حيث انها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الادارية والتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي، وذلك بزيادة الطاقة الانتاجية واستيعاب اليد العاملة فهي لا تتطلب اموالا ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى.

وان كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة فهي اكثر اهمية بالنسبة للدول النامية خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وفي هذا السياق قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الاجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما قامت بعدة مبادرات هدفت الى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

نحاول من خلال هذا الفصل التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و اهم مشاكل تنميتها بالإضافة الى كيفية تمويلها من طرف البنوك التجارية من خلال الدراسات السابقة ودراستنا هذه .

المبحث الاول : اساسيات حول تمويل البنوك في تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري واهم مشكلات تنميتها وطرق تمويل النوك التجارية لها .

المطلب الاول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دور البنوك في تمويلها

في هذا المطلب سنتطرق لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و اهم خصائصها .

الفرع الاول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون /17 02 المؤرخ في 10/ /01 2017 ،والمتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي ينص على ما يلي : " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايير دينار جزائري، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 2مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية .ويمكن تلخيص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (2– 1) : تعريف القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال السنوي دج	مجموعة الحصيلة السنوية	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	بين 400 مليون و04 ملايير	ين200 و 01 مليار	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير

المصدر: المواد –9–8، 10 **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 02 ص06، الصادرة بتاريخ: 11/01/2017.

للإشارة فإن المشروع الجزائري اعتمد في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ،والذي كان موضوع توصية لكافة البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر سنة 2000 على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يرتكز هذا التعريف ثلاثة معايير كمية وهي: عدد العمال، رقم الأعمال و مجموع الحصيلة السنوية. [1]

وتعرف ايضا بانها كل مؤسسة تعمل في احدى القطاعات الاقتصادية الصناعية التجارية والخدماتية والتي يتراوح عدد العمال فيها بين عشرة عمال كحد ادنى وخمسمائة كحد اقصى وان لا يقل رقم اعمالها عن عشرين مليون دج كحد ادنى ومليارين كحد اقصى وتتراوح حصيلتها السنوية بين عشرة مليون كحد ادنى ولا تتجاوز خمسمائة مليون دج كحد اقصى، وتتمتع بالاستقلالية في الادارة و الملكية وان تكون حصتها من السوق محدودة وتكون محلية النشاط وتستخدم الاساليب الجديدة في الانتاج والادارة وتقسيم العمل. [2]

الفرع الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-/الحجم: يمثل الحجم خاصية مهمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد ترى الإدارة و المالكين ضرورة بقاء المؤسسة متوسطة أو صغيرة ولا تتطلع أن تأخذ حجما آخرا.

إن حصول مؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مميزات تنفرد بقدرتها على الفهم المتعمق و الواسع لطبيعة السوق و الزبائن و المنافسين فيه.وفي أحيان عديدة تجد هذه المؤسسات نفسها في السوق محدود وغير جاذب للمنظمات الأخرى خاصة الكبيرة من الدخول فيه ،وهنا ترتضي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحقيق عوائد تجد ها مجزية لطبيعة عملها و استثماراتها وهناك من المؤسسات الصغيرة من ترى أن هذه الصفة هي مرحلة المرور إلى الحجم المتوسط ثم الحجم الكبير.

وفي هذه الحالة عادة ما ينظم العمل ويدار وفق تتابع منطقي يتم فيه سهولة الانتقال من مرحلة إلى أخرى و الحصول على مميزات التي يتحها كل مستوى من مستويات الحجم.

2-/سهولة التكوين: إن مؤسسات الصغيرة و المتوسطة يسهل إيجادها من الناحية القانونية و الفعلية ،و هذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول و قوانينها الخاصة بمزاولة الأعمال و الأنشطة التجارية و الخدمية.

حيث ان متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة و السهولة و الوضوح و التحديد فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي الصغير أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى شركات و مؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم.

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 02 ، الصادرة بتاريخ: 11/01/2017، ص06

[2] رابح خوني ،رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** الطبعة الاولى 2008 إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ص 37

3/سهولة و استقلالية الإدارة :تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيولة إدارتها وقيادتها وتوجيهها والوضوح في تحديد أهدافها، وتوجيه جهود العاملين فيها نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل هذه المؤسسات وسهولة إقناع العاملين والعملاء، ويكون فيها مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت مما يسرع في عملية اتخاذ القرارات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة وذلك على عكس المؤسسات الكبيرة التي تأخذ شكل شركات مساهمة إذ يؤدي الفصل فيها بين الملكية والإدارة إلى تعدد أهدافها[3].

4/المركزية :وذلك من خلال قيام صاحب المؤسسة نفسه أو بمساعدة بعض العاملين بتأدية النشاطات المختلفة في المؤسسة لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة، فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير ويمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم التسيير وهو ما يعطي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير بدون تعقيد.[4]

5/القدرة على جلب المدخرات: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبيا في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم.

6/ قصر فترة الاسترداد: فترة الاسترداد هي الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية، وقصر هذه الفترة هو نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر، سهولة التسويق، زيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج .وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر في فترة زمنية أقصر مقارنة مع باقي المؤسسات[5].

---

[3] هالم سليمة ،**هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، اطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، سنة 2017، ص 52

[4] زهواني رضا ، **تحسين تخطيط الانتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجيستر جلمعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، سنة 2007 ص 7

[5] ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، مقال حول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات ،**مجلة سنماء للاقتصاد و التجارة** ، جامعة جيجل ، العدد الثالث ، جوان 2018 ، ص 220

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و معيقاتها

سنتطرق في هذا المطلب لدور المؤسسات الصغيرة و والمتوسطة في تنمية الاقتصاد واهم المشاكل التي تعيقعها

الفرع الاول : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لا شك فيه أن اقتصاد الدول يعتمد اعتمادا كبيرا على الاستثمار في المؤسسات الكبيرة والتي غالبا ما تكون تابعة للقطاع العام ، إذ تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية، و لكن تحتاج هذه المؤسسات إلى استثمارات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سواء في توفير المواد الأولية أو في التسويق الشامل لتغطية حاجات السوق، لأنها لا تستطيع أن تغطي كامل السوق. من هنا تظهر جليا ضرورة وجود نوع من الاستثمار في هذه المؤسسات للدور المهم الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال:

- **القضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل**: باعتبار أن البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة، فإن هذه المؤسسات بإمكانها أن تلعب دورا مهما في التخفيف من حدتها، و ذلك بإقامة هذه المشروعات في المناطق الريفية أين تتوفر المواد الأولية المحلية ذات الأسعار المناسبة لتحقيق هدفين أساسين:
  - خلق الفائض الزراعي و تقليص البطالة في القطاع الزراعي؛
  - وقف النزوح الريفي نحو المدن التي تشهد ازمة حادة في السكن.
- **قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار و الاستثمار و تيسير** :تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات غير الحكومية) و بالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج.
- **امتداد أنشطتها و تنوعها** :لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية في المدن (صناعة، تجارة، الزراعة، الخدمات) و مساهمتها في تنمية الاقتصاد[6].
- **أساسا للترابط والتكامل مع المؤسسات الكبيرة** :فهي تمدها بالمواد الأولية، والأفكار الجديدة، واليد العاملة الفنية، فالمؤسسات الكبيرة لا تزدهر إلا بتعاملها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تزودها باحتياجاتها .
- تساهم في تضييق الفجوة الائتمانية بين مناطق الوطن الواحد لقدرتها على الاستقرار في المناطق الاقل نمو لنقص متطلباتها خاصة البنية التحتية؛

[6] بن جيمة عمر ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة** ، مذكرة ماجيستر ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2011 ص 30 ، 31

- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورًا محوريًا في عملية تحول اقتصاديات بعض البلدان إلى اقتصاد السوق ، حيث تعتبر نوات لمؤسسات كبيرة في المستقبل[7].

الفرع الثاني : مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- **معوقات متعلقة بالتنظيم** :عندما تصل المؤسسة الصغيرة و المتوسطة إلى مرحلة النمو، فهي تواجه المشاكل التنظيمية، و التي تتجه إلى البيروقراطية، أي تتجه نحو فقدان المرونة و التي تعتبر سند للمؤسسة . فكلما تتطور المؤسسة، تتطلب تغيير التنظيم في حين أن أغلبية المؤسسات ليست مستعدة لتحمل ذلك.
- **معوقات متعلقة بالمالية** :تمويل نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة ما يكون مضمون من طرف الأموال الخاصة، و لتعجيل نمو المؤسسة فإن فتح رأس المال للشركاء الخارجيين هو حل يمكن الاعتماد علية، و لكن هذه الفكرة قليلا ما تكون مقبولة من طرف صاحب المؤسسة.
- **معوقات متعلقة بالمنافسة** :أهم معوق تجده المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في طريقها للنمو يتمثل في تشتت الزبائن، عدم كسب بعد الثقة في منتوجات المؤسسة(صورة المؤسسة ضعيفة لدى الزبائن)، اذا الزبائن معرضين للتأثير بالمنافسين الذين يقودون السعر إلى أدنى مستوى[8].
- **معوقات مرتبطة بالعقار** : من المشاكل التي اصبح يعاني منها المستثمر في الجزائر الحصول على قطعة ارض لإقامة مشروع ولهذا يلجا غالبا المستثمر الى تحويل مسكنه الى ورشة عمل او مصنع صغير كما أن عدم إمكانية حصول المستثمر على عقد ملكية العقار من الأسباب الرئيسية التي تحويل دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك.
- **معوقات المرتبطة بالجمركة** : يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبط ء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور، مما ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي[9].
- **معوقات مرتبطة بالتسويق**: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل التسويق سواء على المستوى المحلي أو الدولي (عمليات التصدير)، وذلك نتيجة المنافسة التي تواجهها من طرف المؤسسات كبيرة الحجم أو من جانب المنتجات الأجنبية التي تغزو أسواق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما ينتج

[7] احميدة مليكة ، **محاولة تقييم ادوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،سنة 2009 ، ص 29

[8] لهواري سعيد ، **محددات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجستر ، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس ، سنة 2007 ص 109

[9] زهواني رضا ،مرجع سبق ذكره ص 16،15

عنه ضيق حجم أسواقها بسبب ضيق المنافذ التسويقية التي يتم من خلالها تصريف المنتجات، وهذا ما يؤدي إلى تعرض تلك المؤسسات إلى احتمال التوقف النهائي أو المؤقت[10].

المطلب الثالث : البنوك التجارية و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنتناول في هذا المبحث تعريف البنوك التجارية ونبين علاقتها مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوضيح طرق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الاول : تعريف البنوك التجارية

تعددت التعاريف للبنوك التجارية حيث هناك من يعرفها بانها مؤسسات ائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة امانة قابلة للسحب عند الطلب او بعد اجل قصير مع منح الائتمان قصير الاجل، وهي تسمى احيانا ببنوك الودائع وقد اطلق البعض عليها انها المؤسسات التي تقترض لتقرض وهذا القول يركز على الوظيفتين الاساسيتين للبنوك التجارية وهي قبول الودائع وتسليف الاموال. [11]

- وهناك من يعرفها على انها نوع من انواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين اولئك الذين لديهم اموال فائضة و بين اولئك الذين يحتاجون لتلك الاموال.[12]
- مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تقوم اساسا بتلقي الودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد اجل قصير. و التعامل بصفة اساسية في الائتمان قصير الاجل لذلك يطلق عليها اصطلاح بنوك الودائع كما تعرف بانها مؤسسات تتولى تجميع النقود من افراد المجتمع طبيعيين كانوا او معنويين وتتولى حفظها لديها على شكل حسابات جارية او على شكل ودائع الاجل قصير وتكون مستعدة لا عادتها لا صحابها حين يطلبونها بإشعار مسبق او بدونه، كما تتولى اقراض هذه الودائع لمن يطلبها لقاء فائدة فضلا عن دور هذه المصارف في توفير النقود الكتابية او نقود الودائع.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي :

[10] هالم سليمة ،**هيئات الدعم و التمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مرجع سبق ذكره ص

[11] محمد مصطفى السنهوري ، **ادارة البنوك التجارية** ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،سنة 2013 ،ص 34

[12] سامر جلدة ،**البنوك التجارية و التسويق المصرفي** ،الطبعة الاولى ، دار اسامة للنش و التوزيع ، الاردن عمان، سنة 2009 ص 14

"البنوك التجارية هي مؤسسات تمارس عمليات الائتمان من خلال تلقي الودائع من المقترضين مع التعهد بتسديدها عند الطلب او لأجل ثم منحها للعملاء على شكل قروض للإعادة استثمارها بمعنى ان البنوك التجارية تعمل كأوعية تتجمع فيها الاموال ثم يعاد اقراضها الى افراد او المؤسسات التي ترغب في الاستفادة و افادة المجتمع منها عن طريق استثمارها" [13] .

الفرع الثاني : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا : استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية و مواجهة تحديات عصر العولمة ، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة.

ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك ،باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول ،و حتى تكون استراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:

- تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات و اتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة و الفعالية وذلك بالاهتمام ب:

✓ توفير أدوات و دعائم تسيير القروض؛

✓ تطوير و تنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ إعداد السياسة الإقراضية للبنك بما يتماشى مع الأهداف العامة المسطرة؛

✓ العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية؛

✓ الحث على إنشاء مؤسسات رأسمال المخاطر و مؤسسات التمويل الإيجاري من أجل تغطية نقص مستوى التمويل الذاتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

✓ المرافقة و المساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

✓ التعاون و التنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات .

ثانيا : متطلبات علاقة دائمة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

[13] عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية المخاطر واساليب تسييرها** ، الطبعة الاولى، دار الايام لنشر والتوزيع ،عمان الاردن، سنة 2017 ص 18

حتى تتحقق علاقة تتميز بالثقة و التعاون بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و التي تبدأ عادة بحصول المؤسسة على قرض من البنك ، لابد من توفر الشروط الأساسية التالية:

- ✓ تحقيق علاقة قوية و دائمة بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، و التي تركز على الشفافية و الحوار و الثقة كأحد أهم مبادئها.
- ✓ على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك (الحسابات السنوية ، الوضعية المالية ،التزاماتها اتجاه البنوك الأخرى)؛
- ✓ على البنوك تقديم كل المعلومات الضرورية بشروط منح القروض ، التي تلبي احتياجاتها المالية ، (القواعد التنظيمية لمنح القروض)؛
- ✓ على أصحاب المؤسسات إعلام البنوك بأي تغييرات تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة ،التي تكون لها آثار على علاقاتها مع البنوك المقرضة؛
- ✓ تجنب البنك لأي تعطيل و تقصير في اتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثالثا :المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أشارت بعض الدراسات المتخصصة إلى أن هناك مجموعة من المبادئ الضرورية التي لابد من إتباعها من طرف البنوك عند الإقبال على الاهتمام بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي كالتالي:

الاستخدام الجيد و الدقيق لأدوات التحليل المالي؛

المعرفة الجيدة للمسيرين و محيطهم؛

طلب الضمانات الكافية من أجل دعم المخاطر؛

المتابعة شبه اليومية لتطور المؤسسة؛ و تبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة و البنك ؛

دراسة المخاطر في الواقع من طرف مصلحة القروض؛

المساعدة الفعالة للمصالح الإدارية على مستوى البنوك في متابعة المخاطر .

الفرع الثالث : طرق تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اولا :تعريف التمويل

هو تجميع المال وتقديمه سواء كان في شكل نقدي او على شكل عروض الى اصحاب العجز، سواء لغرض الاستهلاك او الاستثمار في مشاريع يتوقع ان يتحقق ارباحا تغطي تكلفة هذه الاموال، اذ نجد ان هناك طرفان

اساسيان يتمثلان في اصحاب الفائض المالي من جهة واصحاب العجز المالي من جهة اخرى وفي بعض الحالات يوجد طرف ثالث يسمى الوسيط المالي الذي عادة ما يتمثل في البنوك والمؤسسات المالية الاخرى . [14]

ثانيا : تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي ، حيث تتدخل من خلالها توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال و قروض الاستثمار.

1 –قروض الاستغلال: و هي القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا لا تتعدى 12 شهرا و تتمثل في:

- **تسهيلات الصندوق** :هي عبارة عن قروض قصيرة الاجل قابلة لتجديد تتراوح مدتها مابين 2 الى 15يوم حيث تمنح للمؤسسات التي تعاني من صعوبات في السيولة المؤقتة او القصيرة جدا و التي ممكن ان تنتج عن تأخر الايرادات عن التدفقات و ذلك بهدف تغطية الرصيد المدين الى حين اقرب فرصة ممكنة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المؤسسة وعادة تلجا المؤسسة الى هذه التسهيلات بهدف منح مرونة لخزينتها في نهاية الشهر حيث يقوم البنك هنا بحساب فائدة هذا التمويل على اساس الاستعمال الفعلي له خلال مدته الزمنية الفعلية التي لا تتجاوز عدة ايام من الشهر .
- **السحب على المكشوف** : هو عبارة عن قرض بنكي يمنح لصالح المؤسسات التي تواجه نقصا في الخزينة والذي يكون ناجما عن عدم كفاية الراس المال العامل حيث يتيح البنك للمؤسسة امكانية ترك حسابها مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة اطول نسبيا قد تصل الى سنة وذلك بهدف تمويل مختلف نشاطات المؤسسة كرفع مستوى الانتاج نتيجة تطور السوق او الطلب المتزايد او التموين بالمواد الاولية مادامت متوفرة بأسعار منخفضة .
- **القروض الموسمية** : هي نوع خاص من قروض الاستغلال العامة و التي تنشا عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لاحد زبائنه فهناك مؤسسات تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل اثناءها الانتاج وتقوم بالبيع في فترة معينة يحصل اثناءها الانتاج وتقوم بالبيع في فترة خاصة لاحقة .
- **قروض الربط** : يقرر البنك منح هذا النوع من هذه القروض الى مؤسسات التي تواجه حاجة ملحة الى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية تحققها شبه مؤكد ولكن هناك فقط اسباب معينة اخرت تحقيقها .

[14] شوقي بورقبة ، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات و التكلفة** ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب الحديث ، الاردن ، 2013 سنة ص 12

- **قروض بالالتزام** : يستطيع البنك تمويل احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المدى القصير دون منح اموال حقيقية وانما بإعطائها الضمان الي يسمح لها بالحصول على اموال من جهة اخرى حيث يعطي البنك في هذا النوع من القروض ثقته فقط وهذا بالالتزام بالدفع اذا عجزت المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها .[15]

2_قروض الاستثمار : وهي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة التي تعتمدها المؤسسات من أجل تغطية احتياجاتها من الموارد المالية وتمويل مشاريعها الاستثمارية ،حيث نذكر نوعين من التمويل بالقروض هما.[16]

التمويل بالقروض متوسطة الاجل : تمثل البنوك المصدر الرئيسي لهذه القروض حيث يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدة سنوات تمثل عمر القرض ويطلق على اقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك و بالإضافة الى ذلك عادة ما يكون القرض مضمون بأصل معين او باي نوع من انواع الضمانات الاخرى حيث نميز ثلاثة انواع من القروض المتوسطة الاجل المقدمة للمؤسسات.

- **قروض متوسطة الاجل قابلة لإعادة الخصم** :حيث يقوم البنك بإعادة خصم القروض المقدمة للمؤسسة لدى البنك المركزي ويشترط في هذه الحالة عدم تجاوز مبلغ القرض 70% من المبلغ الاجمالي للاستثمار باحتساب كل الرسوم .
- **قروض متوسطة الاجل قابلة لتحريك** : لقد جاء هذا النوع من القروض ليحل محل القروض المتوسطة الاجل القابلة للخصم حيث يقوم البنك بتحريك حقوقه في السوق النقدي الا ان هذه الالية لم تطبق بعد في الجزائر .
- **القروض المتوسطة الاجل المباشرة** : يختلف هذا النوع من القروض عن سابقيه في ان السند الاذني لامر المصدر من طرف البنك يمثل اعترافا بالدين وليس وسيلة لإعادة الخصم او التحريك . [17]
- **التمويل بالقروض طويل الاجل**: التي تتراوح مدتها ما بين 08 و 20 سنة والتي تكون عادة موجهة لتمويل التجهيزات الثقيلة او ما يسمى بالأصول الثابتة وتتمثل في :

[15] سماح طلحي ، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر** ،اطروحة دكتوراه ،جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي ،سنة 2014 ص109 ، 110

[16] - http://www.bdl.dz/arabe/parcour-arabe.html

[17] رابح خوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 125 ،124

القروض طويلة الاجل المباشرة : تقدم هذه القروض من طرف بنوك ومؤسسات مالية متخصصة مثل بنوك الاعمال وبنوك القروض المتوسطة و طويلة الاجل و التي تعمل على تمويل هذه القروض عن طريق اصدار سندات طويلة الاجل وتتميز هذه القروض بحرية التفاوض بين المؤسسات والبنك حول مبلغ القرض ومعدل الفائدة .[18]

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الاول الدراسات باللغة العربية

اطروحة دكتوراه عقبة نصيرة

عنوان المذكرة فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الاشكالية

حاولت الباحثة في هذه الدراسة التركيز على كيفية تمييز السياسة التمويلية للبنك بالفاعلية اللازمة لتوفير الموارد المالية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بصورة منتظمة تحافظ من خلالها البنوك على كفاءتها وتسمح للمؤسسة باستثمار الاموال وتنمية مشاريعها.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بناء على عملية الوصف المرتبطة بالظاهرة المدروسة كما تم تحليل مضمون بعض النصوص القانونية وذلك لاستخراج العوامل المساعدة على ترقية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

نتائج الدراسة

توصلت الباحثة من خلال بحثها الى :

- تدعيم مخططات التحركات المؤسساتية وتغيير هياكلها وذلك بهدف تحسين فعالية البنوك.
- تنويع مصادر المنتجات المالية الجديدة لتستجيب مع متطلبات السوق.
- تطوير مستوى كفاءة الموارد البشرية المستخدمة في الحثل البنكي[19].

[18] شوقي بورقبة ،مرجع سبق ذكره ،ص 85

اطروحة دكتوراه سماح طلحي

عنوان المذكرة دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر

الاشكالية

تطرقت الباحثة في هذه الدراسة الى مدى مساهمة البدائل التمويلية الحديثة كحل لاشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما وضحت امكانية استفادة هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الخيارات التمويلية المتاحة حديثا بالسوق و قدرتها على تحمل اعباءها بشكل يسمح لها بتحقيق فعالية اكبر ومن ثم بناء هيكل تمويلي يكون اكثر ايجابية .

منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع اهم المحطات التاريخية التي ميزت تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و كذا المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري فيما يتعلق بتوضيح مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها بالاضافة الى تحليل دور البدائل الحديثة في حل اشكالية تمويل المؤسسات .

نتائج الدراسة

توصل الباحث في هذه الدراسة الى ان البنوك المصدر الاساسي في تمويل نشاطات المؤسسة الصغيرة و المتوسطة كما توصل الى افتقار الجهاز التمويلي في الجزائر الى اليات و الابتكارات التمويلية السائدة في البلدان المتطورة في الجزائر و المتوافقة مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اقتصارها على الصيغ التقليدية فحسب الامر الذي ادى الى تفاقم اشكالية تمويل هذه المؤسسات بالاضافة الى عدم توفر سياسة واضحة لدعم تمويل مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ماعدا مجهودات بعض الهيئات التي تعمل بشكل منفرد دون وجود تنسيقات بينها [20].

مذكرة ماجستر محسن عواطف

عنوان المذكرة اشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الاشكالية

[19] عقبة نصيرة ، **فعالية التمويل البنكي للمشاريع الصغيرة و المتوسطةفي الجزائر** ، اطروحة دكتوراه ،جامعة مخمد خيضر بسكرة، سنة 2014

[20] سماح طلحي ، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة الى حالة الجزائر** ، اطروحة دكتوراه ،جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، سنة 2014

تناولت الباحثة في هذه الدراسة مدى قدرة المؤسسة لمواجهة صعوبات المصرفية التي تتعرض لها باعتبار ان التمويل اهم عنصر لضمان نشاة و نمو المؤسسة و ارتباط هذه الصعوبات بعوائق ذاتية (الموسسة الصغيرة و المتوسطة) ام بطبيعة النطام المصرفي (البنك) وتمثلت أهداف هذه الدراسة في الوقوف على واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع البيانات و المعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول الى نتائج دقيقة بالإضافة الى المنهج المقارن في جزء من البحث يتمثل في مقارنة تجارب الدول النامية و المتقدمة بالتجربة الجزائرية في ميدان تمويل مؤسسة الصغيرة و المتوسطة هذا بالنسبة للجانب النظري اما في الجزء التطبيقي فاعتمدت على الاستبيان لا جراء دراسة ميدانية عن طريق المسح الشامل للعينة .

نتائج الدراسة

توصل الباحث في هذه الدراسة ان اكبر عائق يواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر هو العائق المالي بالاضافة الى العقار الصناعي المناسب و الذي يتطلب حلولا مرنة تتماشى مع خصوصيتها المالية

تمحور إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في عنصرين:

- يتمثل العنصر الأول في وجود نظام مصرفي غير مرن ويعاني من سلبيات عديدة ، و التغيرات الجديدة للاقتصاد المفتوح، أما العنصر الثاني يتمثل في غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر، و اعتمادها على موارد مالية ضئيلة مسيرة وفقا لنماذج تقليدية.
- مصادر التمويل المتوفر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المتمثلة أساسا في البنوك العمومية غير كافية لتلبية احتياجاتها المالية ،و هنا تظهر ضرورة إدخال بدائل التمويل المستحدثة التي تتلاءم أكثر مع خصائص هاته المؤسسات المالية[21].

مذكرة ماستر شلايف فاطمة زهرة

عنوان المذكرة دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[21] محسن عواطف ، **اشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، اطروحة ماجيستر ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2008

الاشكالية

حاول الباحث في هذه الدراسة تقييم مساهمة البنوك في تمويل احتياجات و متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ما مدى مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية وكون التمويلات المدعمة من البنوك هي الحل الامثل لا نشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

منهج الدراسة

تطرق الباحث في هذه الدراسة الى المنهج الوصفي لوصف و عرض الاطار النظري للدراسة المطروحة كما استخدم المنهج التجريبي وتحليل النتائج في الجزء الميداني.

نتائج الدراسة

تم التوصل في هذه الدراسة الى اهتمام وتشجيع التمويلات المدعمة مع وكالات الدعم والاهتمام بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أصبحت تعد المورد الأساسي في إمكانية خلق مناصب الشغل والنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية[22].

المطلب الثاني دراسة باللغة الاجنبية

مذكرة ماجستر بوكروس جميلة

LES CIRCUITS DE FINANEMENT DES PETITS ET MOYENNES ENTRREPRISE EN ALGERIE

الاشكالية

تطرق الباحث في هذه الدراسة الى معرفة دوائر التموين المختلفة، التي بإمكانها ان تغطي احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما حاولوا معرفة وسائل التمويل المتاحة و الصعوبات و المخاطر التي تواجهها لتمويل استثماراتها كما خصصوا جزء من هذه الدراسة حول البنوك الاسلامية التي ظهرت بقوة في الواجهة المصرفية مؤخرا حيث تلعب هذه الاخيرة دورا لا يستهان به في تمويل بعض انشطة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق الوسائل و الخدمات المقدمة.

[22] شلايف فاطمة الزهرة ، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجيستر ،جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة ، سنة 2017

منهج الدراسة

اتبع البحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي حيث خصصت الدراسة الوصفية لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وعلاقتها بالبنوك التجارية والبنوك الاسلامية في الجزائر واهم طرق التمويل في الجزائر كما استخدم المنهج التحليلي لتحليل النتائج في الجزء الميداني

نتائج الدراسة

من بين اهم النتائج الذي توصل اليها الباحث ان القرض البنكي من بين اهم وسائل التمويل، و بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية و الصعوبات القانونية و مشاكل المحيط و التسويق و المنافسة و لقد شهدت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة زيادة غير ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، و تطور عددها خاصة بعد انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[23].

مذكرة ماستر شيحون ياسين و رجاي بوعلام

عنوان المذكرة

La pratique bancaire des banques étrangères envers les PME en Algérie

الاشكالية

حاول الباحث في هذه الدراسة تقييم و تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد عرض البيئة السياسية و الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالغرب و اهمية تنفيذ التمويل من قبل البنوك ووكالات المالية المتخصصة وذلك بطرحه الاشكالية التالية ماهي الطرق المصرفية التي تطبقها البنوك الأجنبية في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

[23] بوكروس جميلة ، LES CIRCUITS DE FINANEMENT DES PETITS ET MOYENNES ENTRREPRISE EN ALGERIE ، مذكرة ماجيستر ،جامعة وهران ، سنة 2007

منهج الدراسة

تطرق الباحث في هذه الدراسة الى المنهج الوصفي لوصف و عرض الاطار النظري للدراسة المطروحة كما استخدم المنهج التجريبي وتحليل النتائج في الجزء الميداني.

نتائج الدراسة

توصل الباحث في هذه الدراسة الى عدة نتائج

- المساهمة في تحديد النظام المصرفي من خلال تدريب اكثر للبنوك
- المشاركة في كفاءة الاسواق المالية وعدم تنظيم هيكلة التناسق المعلوماتي
- انشاء نظام الدعم و التشجيع من الدولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الموجهة نحو الابتكار وتكنولوجيا المعلومات الاقتصاد الجديد[24]

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

رقم الدراسة	اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
الدراسة الاولى	تشبه دراستنا في توضيح دور البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلفت عن دراستنا في الوقوف على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات البلدان النامية
الدراسة الثانية	تناولت هذه الدراسة على دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشابهت مع دراستنا في إشكالية إلى	اختلفت هذه الدراسة في تناولها على إجمالي الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة اجمالية ولم تتخصص وعليه

[24] شيحون ياسين و رجاي مراد ، **La pratique bancaire des banques étrangères envers les PME en Algérie** ، مذكرة ماستر ،جامعة بجاية عبد الرحمان ميرا ، سنة 2017

	مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	فكانت النتائج بصفة إجمالية
الدراسة الثالثة	تشبه هذه الدراسة دراستنا من حيث الهدف وهو رصد مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلاف هذه الدراسة عن دراستنا في اعتمادها على عملية الاستبيان والمقابلات الشخصية
الدراسة الرابعة	تشبه هذه الدراسة دراستنا في اعتمدها على أهمية البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اختلف الدراسة عن دراستنا في الوقوف إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاديات البلدان النامية
الدراسة الخامسة (الدراسة الاجنبية)	تناولت الدراسة نفس الهدف من حيث تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستمرار، وكذا منع التمويل من قبل البنوك	اختلفت الدراسة عن دراستنا في تناولها البنوك الاسلامية ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصادية
الدراسة السادسة (الدراسة الاجنبية)	اعتمدت الدراسة على اهمية البنوك في عملية التمويل كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي	اختلفت عن دراستنا في ام هذه الدراسة تناولت دور البنوك الاجنبية في الجزائر

من اعداد الطالبين

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الأول تم عرض أهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة بمفهوم البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهم خصائص و ما لمشاكل التي تعيق نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المقابل مدى مساهمة هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية اقتصاد الدولة وكذلك أهم طرق تمويلها وبما أن التمويل هو نقطة الوصل بين البنوك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قمنا بذكر العلاقة التي تربط بينهما.

قمنا بذكر اهم الدراسات السابقة و المتعلقة بموضوع دراستنا هذه ومن خلالها قمنا بذكر أهم جوانب الاختلاف والتشابه بين دراستنا و الدراسة السابقة التي تبرهن مدى اهمية ومساهمة البنوك عن طريق التمويل لإنشاء وتطوير هاته المؤسسات ، حيث تم توضيح أهم ما يميز الدراسات السابقة على دراستنا الحالية والتعقيب عليها.

في حين استنتجنا من الدراسات السابقة إلى نتائج اغلبها كان اهتمامهم بمجال التمويل من البنوك التجارية كونها اكبر ممول لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لأهميتها الاقتصادية و الاجتماعية من خلال خلق مناصب الشغل والنهوض بعجلة التنمية الاقتصادية ولتدعيم د راستنا التطبيقية اخترنا بنك التنمية المحلية و البنك الخارجي الجزائري وكالتي حاسي مسعود .

الفصل الثاني :

دور بنك التنمية المحلية وبنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

لربط الدراسة الميدانية لعملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك التجارية و إعطاء حوصلة عن مختلف الجوانب المتعلقة به ارتأينا أن نسقط دراستنا من المعرفة النظرية إلى الواقع في تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث قمنا بدراسة تطبيقية في البنك الجزائري الخارجي BEA وكالة حاسي مسعود وبنك التنمية المحلية BDL لتتبع مراحل طلب قرض استثماري و مختلف الضمانات التي يطلبها هذا البنك، ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الاول : تقديم البنكين بنك الجزائري الخارجي و بنك التنمية المحلية
- المبحث الثاني : دور البنك BEA و BDL وكالتي حاسي مسعود في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الاول : تقديم البنك الجزائري الخارجي

يعتبر البنك الجزائري الخارجي من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، فهو بنك عمومي يختص بقيامه بجميع أشكال العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج.

المطلب الاول : لمحة عن البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035

الفرع الاول : نشأة البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035

يعتبر البنك الجزائري الخارجي بنكا ودائعيا تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري ، يقوم بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم، تأسس بموجب مرسوم 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967 .

وكالة حاسي مسعود 035من اهم 09 وكالات تابعة للمديرية الجهوية بالجنوب ورقلة تأسست سنة 2008 ، و هي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تعمل على المساهمين في سير الاقتصاد الوطني ومن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح حسابات الفردية و الجماعية وعن طريق الفوائد من القرض المقدمة للزبائن ، و يقدر رأس ماله ب 20 مليون دج .

✓ الإجراءات المتبعة لدراسة ملف قرض من طرف BEA

1_الوثائق المطلوبة:

هناك عدة وثائق يطلبها البنك لتقديم القرض و تتمثل في :

- طلب القرض الذي يخص المؤسسة أو الشركاء؛
- الدراسة تقنو اقتصادية مدققة للمشروع؛
- ميزانية تقديرية لخمس سنوات أو أكثر؛
- جدول أعمال المشروع و مخطط التمويل؛
- كشف تقديري و كمي للأعمال المحققة و فتورات التجهيزات ونسخة من العقود؛
- نسخة من السجل التجاري؛
- بطاقة التعريف بالمؤسسيتين خارج الميزانية؛
- عقد ملكية الأرض وقرارات التخصيص؛
- رخصة البناء؛
- شهادة الانتساب والاستيفاء (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء) .

2_ الضمانات المطلوبة لملف قرض من طرف BEA :

- رهن العقاري؛
- رهن العربات و الات الصناعية؛
- تقديم سندات طرف ثالث؛
- تضامن الشركات؛
- الاشتراك في صندوق ضمان المؤسسة (CGCI FGAR).

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي

1 – الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود BEA 035

الشكل رقم (1-1) الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي حاسي مسعود وكالة 035

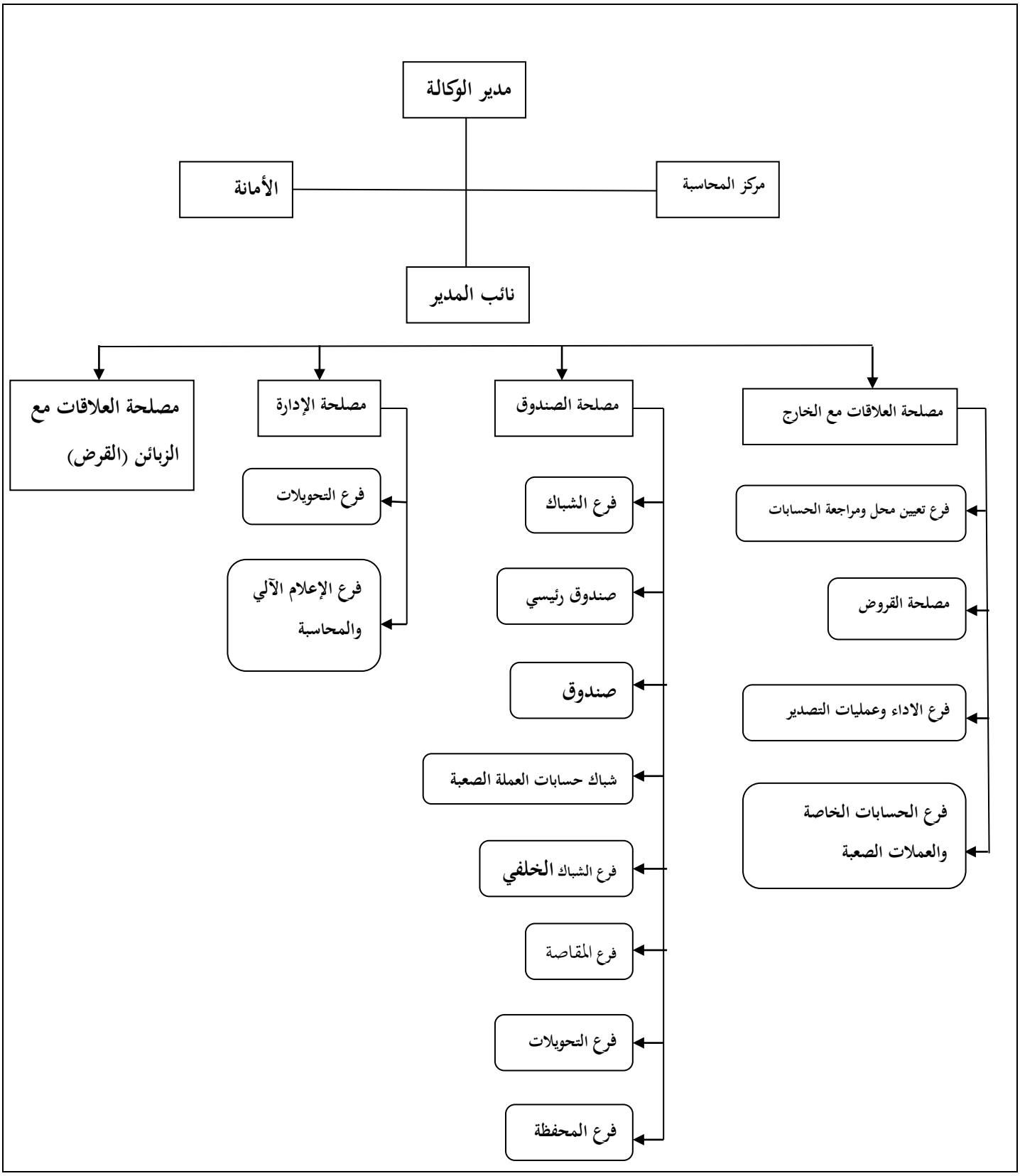

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة للبنك الجزائري الخارجي حاسي مسعود وكالة 035 .

المطلب الثاني: لمحة عن بنك التنمية المحلية وكالة حاسي مسعود 126

الفرع الاول : تعريف ببنك التنمية المحلية وكالة 126 BDL

بنك التنمية المحلية باختصار BDL هو أحد البنوك العامة برأس مال قدره 13390 مليون دينار جزائري، يحسب له شبكة متكونة من 149 وكالة منتشرة بإحكام على مستوى التراب الوطني بما في ذلك 143 وكالة مكلفة بتسيير العمليات البنكية التي وضعت تحت مسؤوليتها و 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن، وهو نشاط الذي ينفرد به بنك التنمية المحلية و يميزه عن باقي البنوك، في أوسع معانيها بنك التنمية المحلية يهدف إلى المشاركة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني على وجه الخصوص و تعزيز الاستثمار بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجميع القطاعات وهو على استعداد لتلبية الاحتياجات التمويلية للأفراد و المشاركة في جميع الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية (CNAC ،ANSEJ ،ANGEM) .

✓ **الإجراءات المتبعة لدراسة ملف قرض من طرف BDL**

1 –الوثائق المطلوبة:

- طلب خطي يحدد فيه موضوعا القرض و المبلغ المطلوب؛
- عقد الملكية للمحل أو عقد الايجار؛
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري؛
- كشف الضرائب لي 3 اشهر؛
- شهادة أداء المستحقات الخاصة بصناديق الضمان؛
- 03 ميزانيات الاخيرة مع لواحقها؛
- الوضعية المحاسبية عند تاريخ تقديم الملف؛
- ميزانية تقديرية للسنة المراد تمويلها ؛
- قائمة عتاد المؤسسة؛
- جدول المدينين والدائنين مع تقديم التبريرات ؛
- دراسة تقنية اقتصادية لمشروع الاستثمار؛
- نسخ من الصفات والاتفاقيات قيد التنفيذ ؛
- الضمانات المقترحة مقابل القرض المطلوب؛
- تصريح بالقروض المتحصل عليها من قبل البنوك أخرى .

2 –الضمانات المطلوبة لملف قرض من طرف BDL :

- رهن العقاري ؛
- تقديم تعهد؛
- رهن العربات و الآلات الصناعية ؛
- تقديم سندات طرف ثالث؛
- تضامن الشركات؛
- الاشتراك في صندوق ضمان المؤسسة.(CGCI FGAR)

الفرع الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك التنمية المحلية وكالة حاسي مسعود BDL 126

الشكل رقم (2–1) الهيكل التنظيمي للبنك التنمية المحلية وكالة BDL 126

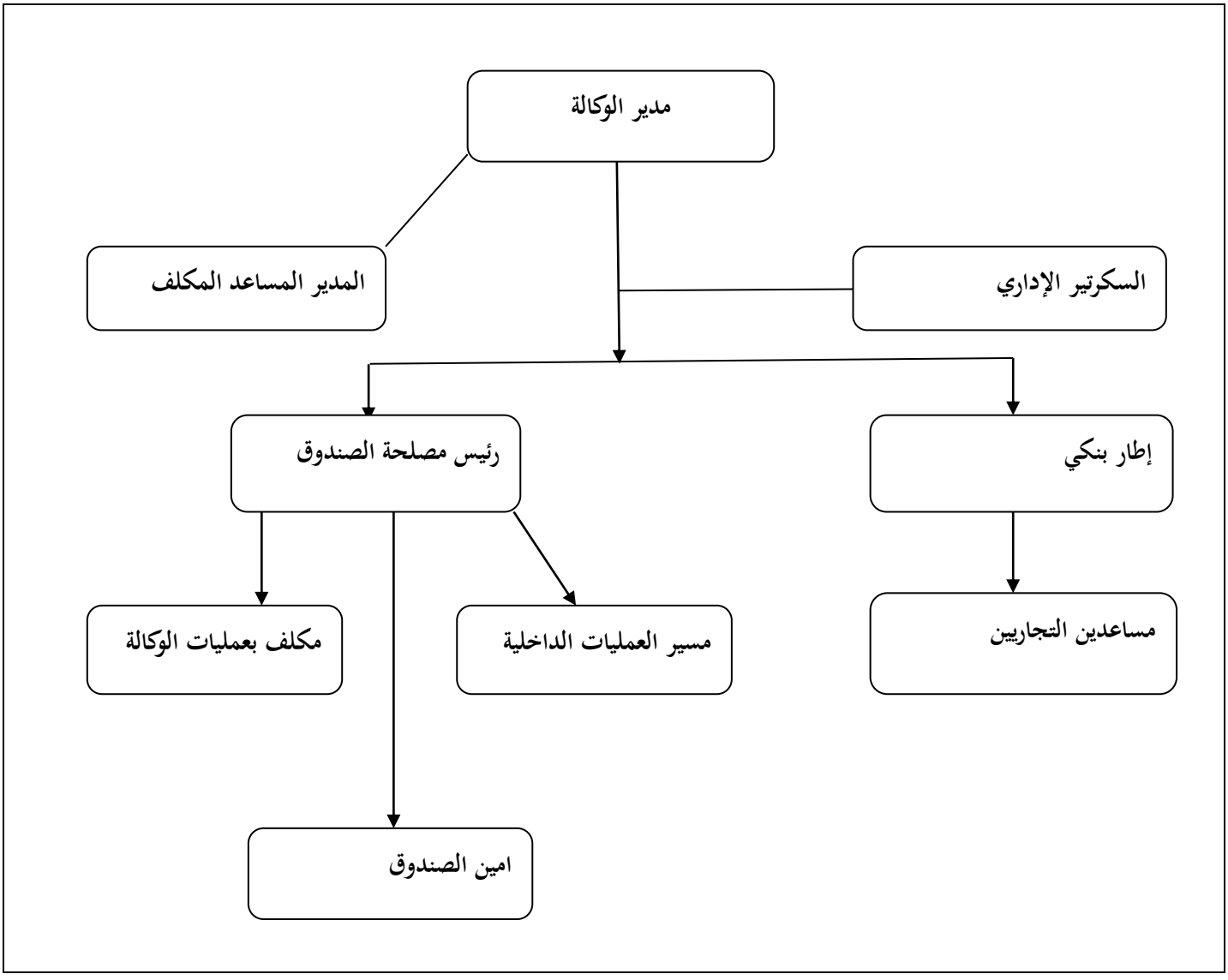

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثاالث : مقابلة و طلب القرض

الشكل الموالي يوضح بالتفصيل مختلف الإجراءات المتبعة في منح الائتمان ببنك الجزائري الخارجي و بنك التنمية المحلية

الشكل(1-3)عملية منح القرض ببنك BDL او BEA

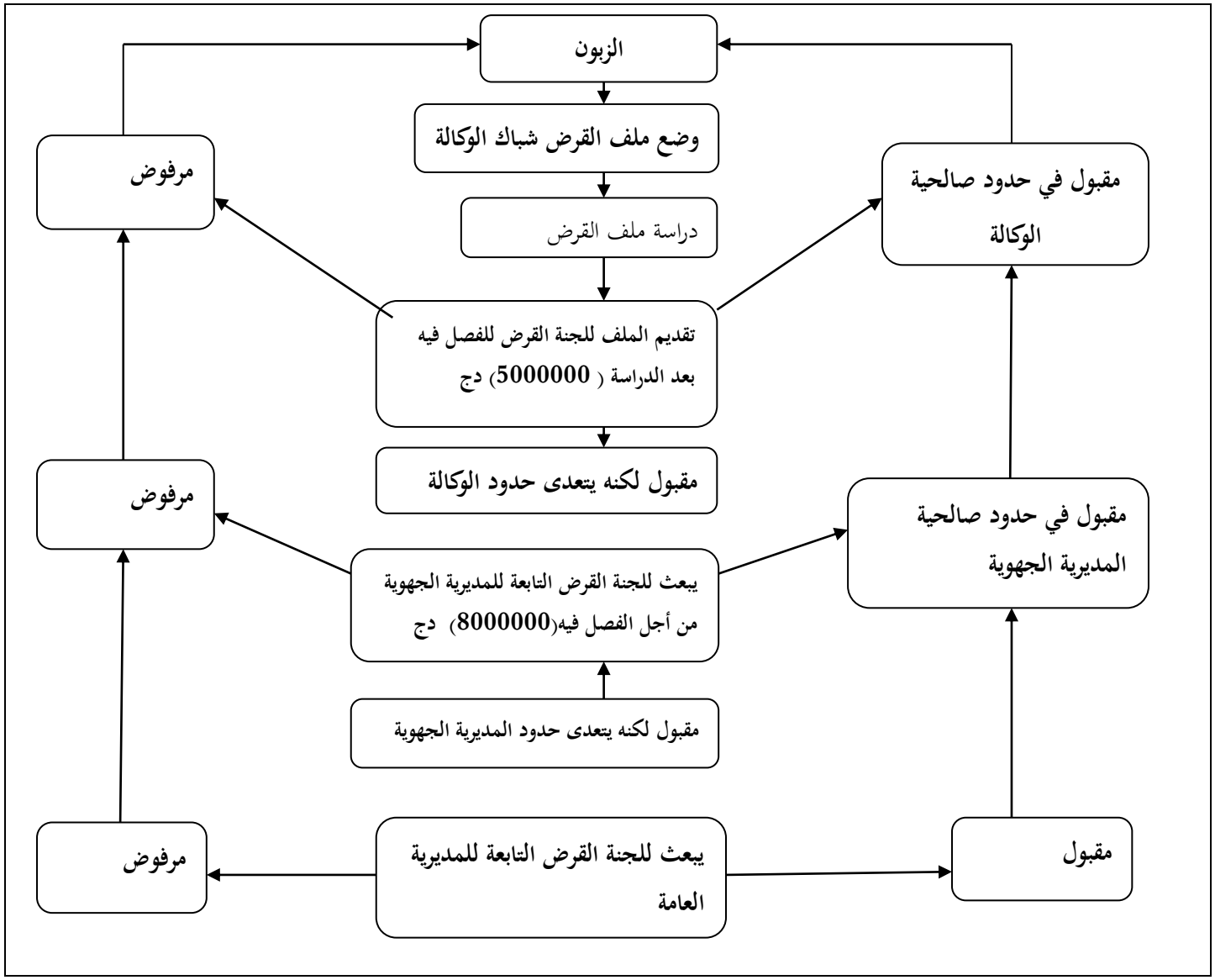

المصدر : من اعداد الطلبة بناءا على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

كعملية أولية فانه يجب أن يكون للزبون حساب و إلا فعليه فتح حساب باسمه قبل أن يطلب القرض ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك ، و من ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض، حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه و على الضمانات المطلوبة.

المبحث الثاني : دور البنوك BEA وBDL ووكلاء الدعم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعد التعرف على بنكين سيتم التطرق في هذا المبحث إلى دور البنك الجزائري الخارجي و بنك التنمية المحلية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لهذا نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، بحيث نتكلم في المطلب الأول على قروض الاستثمار و قروض الاستغلال للبنكين ، أما في المطلب الثاني نتكلم في عدد المشاريع الممولة و المقارنة بين البنكين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الاول : قروض الاستثمار و قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الاول : وكالات الدعم و قروض الاستثمار

نقدم في هذا الجدول أهم الفروقات بين هيئات الدعم التابعة للبنك الجزائري الخارجي و بنك التنمية المحلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (2–2) يمثل عدد الملفات الممولة من طرف BEA و BDL و كالات الدعم ANSEJ ANJEM CNAC من 2014 إلى غاية 2018

البنك	وكلاء الدعم	عدد الملفات	من 2014 – 2018
BEA	ANSEJ	102	1168712000.00
	ANJEM	55	412366000.00
	CNAC	13	42330000.00
المجموع		170	1623408000.00

BDL	**ANSEJ**	**81**	**943195000.00**
	ANJEM	**34**	**176195000.00**
	CNAC	**10**	**34888000.00**
المجموع		**125**	**1154278000.00**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الجدول يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك و الذي يخلف حسب نوع القرض المطلوب

القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بنك BEA و BDL

اولا: قروض الاستثمار

عدد الملفات المؤهلة وقروض الاستثمار الممنوحة من طرف بنك BEA و BDL للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2018

الجدول رقم (2-3) عدد الملفات المؤهلة والمبالغ الممنوحة لقروض الاستثمار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الملفات المؤهلة BEA	05	06	15	07	07
مبلغ القروض الممنوحة	3074714362.65	3337979493.00	5163711300.00	3389529818.80	3463026495.91
عدد الملفات المؤهلة BDL	02	04	03	02	07
مبلغ القروض الممنوحة	1242895421.00	2053265498.00	1578565412.00	1224563012.00	2717960254.00

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسستين

الشكل رقم (1-4) يمثل تطور عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبنكين

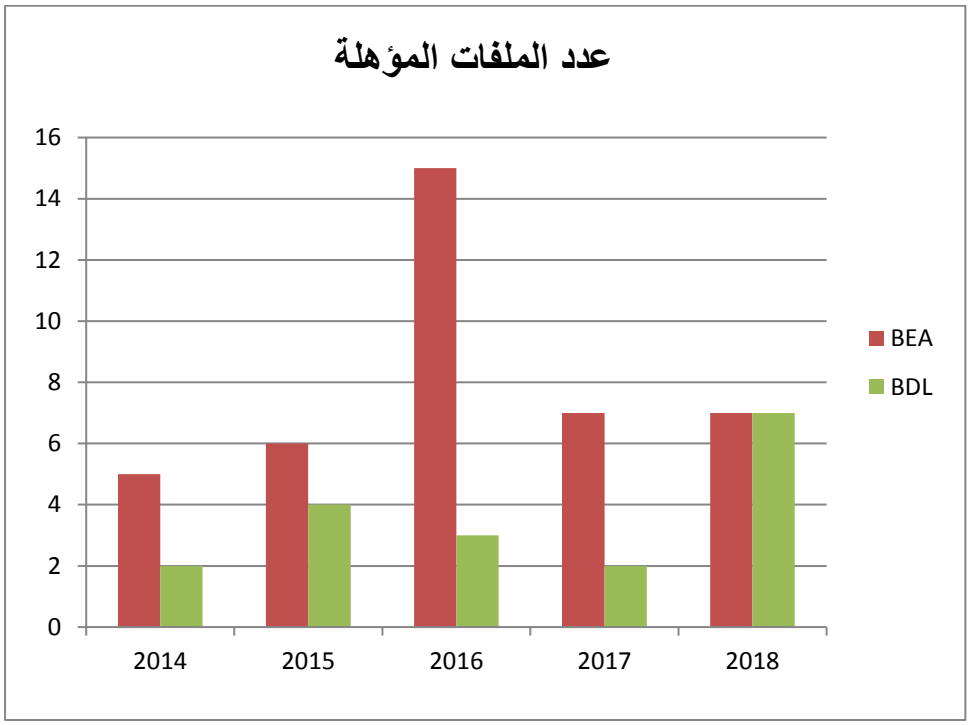

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

تحليل BEA: نلاحظ من خلال الشكل أن هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث يرتفع من سنة 2014 إلى سنة 2016 حتى وصلت هذه الزيادة في عدد الملفات الى 15 ملف، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة في نشاط البنك في دعم و تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما في سنة 2017 و2018 نلاحظ انخفاض في عدد الملفات مقارنة بسنة 2016 بالتساوي و هذا يعني أن هناك تراجع في عدد الملفات .

تحليل BDL: نلاحظ من خلال الشكل أن هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قرضين إلى أربعة قروض ، من سنة 2014 إلى سنة 2015،ثم تنخفض تدريجيا سنة 2016 الى 3 قروض وتستمر في الانخفاض في سنة 2017 لتصبح قرضين ، أما في سنة و2018 نلاحظ ارتفاع في عدد الملفات مقارنة بسنوات السابقة و هذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة في نشاط البنك في دعم و تمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الشكل رقم (1-5) يمثل تطور مبالغ القروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للبنكين

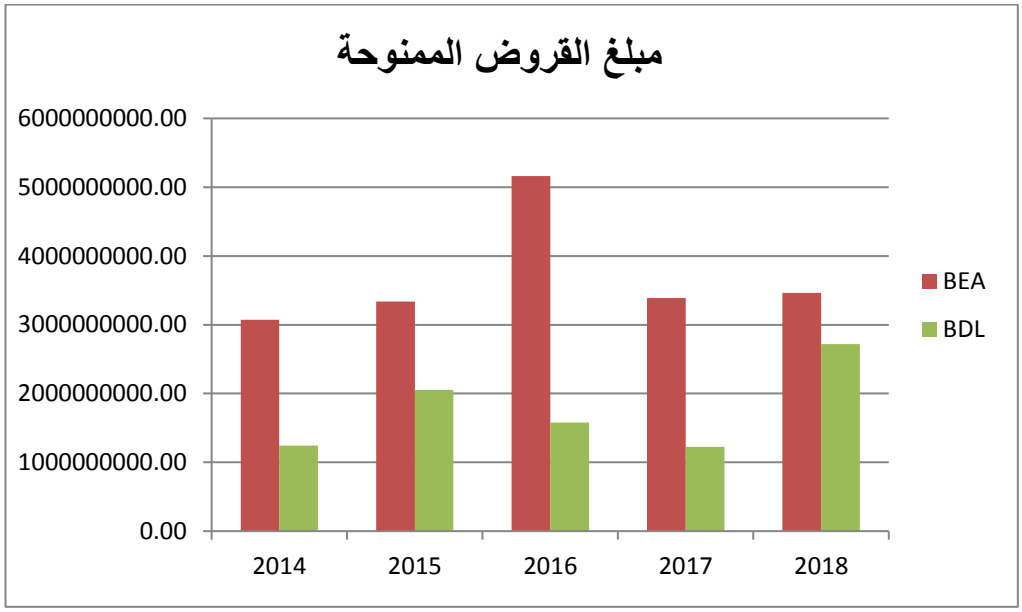

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

تحليل BEA: من خلال الشكل نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في مبالغ القروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، خلال سنوات 2014، 2015 ،2016 على التوالي ، وهذا الارتفاع راجع في زيادة عدد الملفات لتلك سنوات ، وهذا ما يدل على أن البنك مستمر في زيادة نشاطه وتعاملاته البنكية، مما يساهم في تطوير هذه المؤسسات ، أما في السنتين الأخيرتين نلاحظ انخفاض مبلغ قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا مقارنة بالسنة 2016 ، وهذا الانخفاض راجع في نقصان عدد الملفات .

تحليل BDL: من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تأرجح مستمر بين الارتفاع و الانخفاض في كل سنة ، حيث نرى ارتفاع مبلغ القروض الاستثمار في سنة 2015 سنة ، لتعود وتنخفض تدريجيا في سنتين 2016 و 2017 أما في سنة 2018 ارتفعت بنسبة كبيرة ، وهذا ما راجع أن البنك في زيادة مستمر في نشاطه وتعاملاته البنكية، مما يساعد في تطوير هذه المؤسسات.

ثانيا :قروض عن طريق الصندوق

وتتمثل في قروض قصيرة الأجل ، و يقصد بها التحويلات المالية و شيكات البنكية و سيولة ، وسنوضح في الجدول التالي عدد و مبالغ هذه القروض الممنوحة في الفترة 2018/2014

الجدول رقم (2–4) يمثل عدد الملفات المؤهلة والمبالغ الممنوحة لقروض عن طريق الصندوق من 2014–2018

	سنوات	2014	2015	2016	2017	2018
BEA	عدد الملفات	10	14	09	07	14
	قروض قصيرة الأجل	226208350.00	306326153.99	211217459.90	111219127.61	349652848.09

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (1– 6) يمثل تطور عدد الملفات المؤهلة عن طريق الصندوق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ل BEA

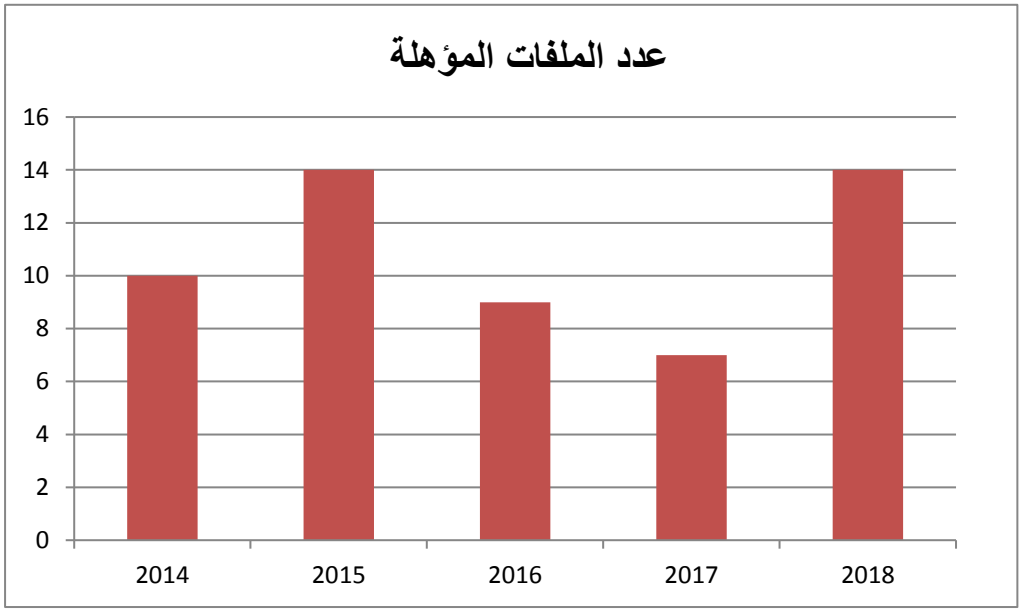

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

تحليل : نلاحظ من خلال الشكل أن عدد ملفات القروض الممنوحة للزبائن عن طريق الصندوق، ارتفعت من10 ملفات سنة 2014 إلى 14 ملف 2015 ، ثم تعود للانخفاض في سنة 2016 و 2017 ، بعدها ارتفعت في سنة 2018، و توضع تحت تصرف الزبائن سواء استهلكت ام لا .

الشكل رقم (1-7) يمثل تطور مبالغ القروض عن طريق الصندوق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لBEA

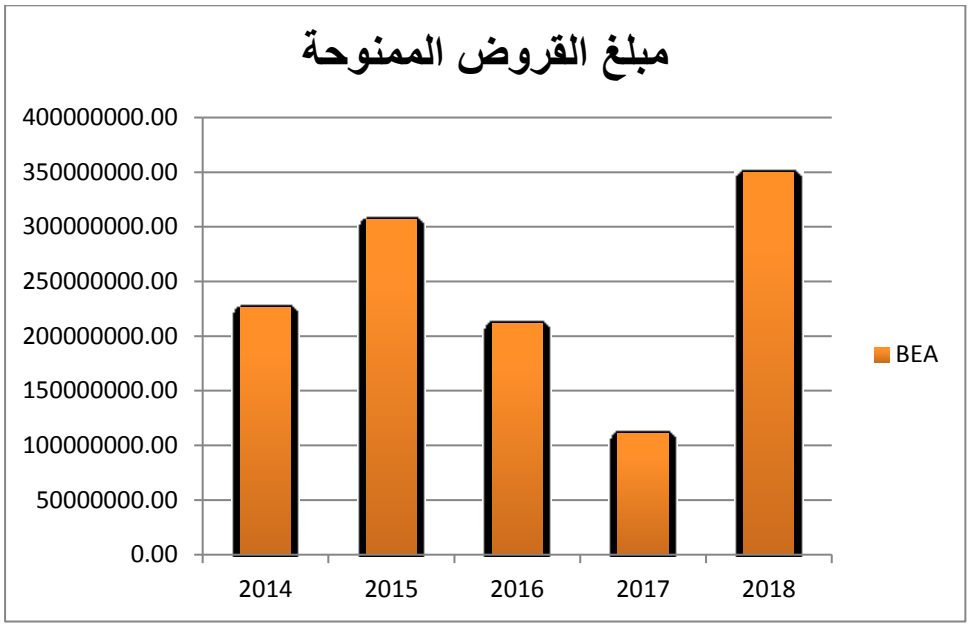

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

تحليل : نلاحظ من خلال الشكل أن قروض قصيرة الأجل في سنة 2014 متناقصة مقارنة بالسنة 2015، حيث كانت 226 مليون دينار سنة 2014، ثم ارتفعت إلى 306 مليون دينار سنة 2015 ،بينما شهدت انخفاض في السنتين المواليتين 2016 و2017 ليصل إلى211 مليون دينار و 111 مليون دينار على التوالي ، بعدها نلاحظ ارتفاع كبير سنة 2018 الى 349 وهذا الارتفاع و الانخفاض راجع الى مدى احتياج الزبون لهذه القروض الموضوعة تحت تصرفه .

الفرع الثاني: قروض الاستغلال:

سنقوم بعرض مختلف الأرقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستغلال للمؤسسات الصغرية والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2018

الجدول رقم(2-5) يمثل عدد الملفات المؤهلة والمبالغ الممنوحة لقروض الاستغلال

	سنوات	2014	2015	2016	2017	2018
BEA	عدد الملفات المؤهلة	18	13	16	15	14
	مبلغ القروض الممنوحة	554577900.00	438156580.00	495341575.29	413371642.00	431395610.53
	عدد الملفات	11	05	06	06	10

BDL	المؤهلة					
	مبلغ القروض الممنوحة	350110000.00	228500000.00	286030000.00	256439000.00	366530000.00

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (1– 8) يمثل تطور عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

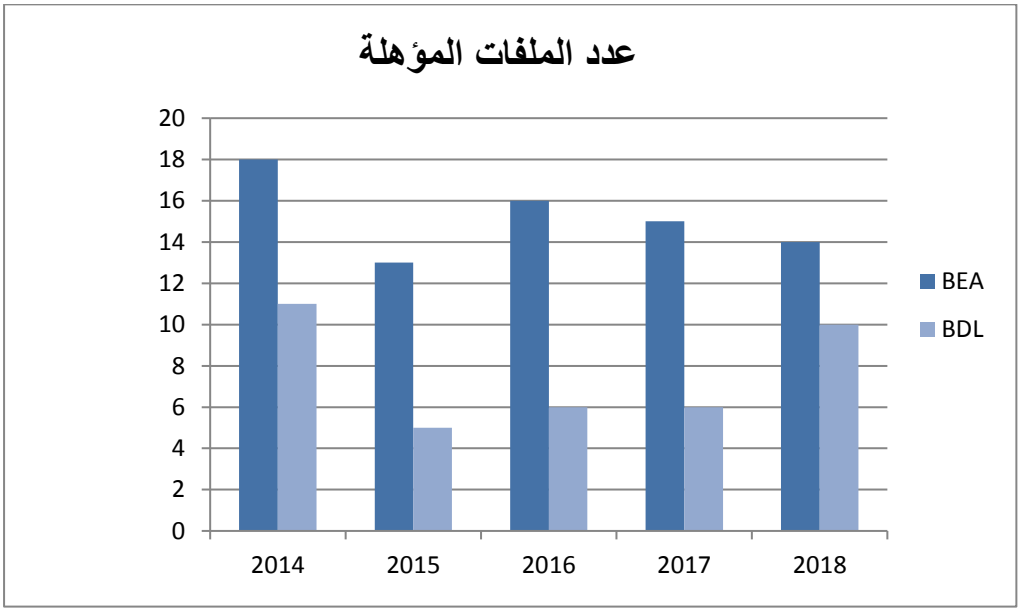

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

تحليل BEA: نلاحظ من هذا الشكل أن هناك انخفاض في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث في سنة 2014 بلغ الانخفاض من 18 ملف إلى 13 ملف سنة 2015 , و نلاحظ ارتفاع طفيف في عدد الملفات سنة 2016 ، ثم تنخفض تدريجيا في سنتين الأخيرتين وهذا يعين أن هناك تذبذب مستمرة (الزيادة و النقصان) في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تحليل BDL: نلاحظ من هذا الشكل أن هناك انخفاض كبير في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث في سنة 2014 بلغ الانخفاض من 11 ملف إلى 05 ملفات سنة 2015 , اما في سنة 2016 ارتفع ارتفاع طفيف في عدد الملفات بملف واحد ليبقى ثابت في سنة 2017 بستة ملفات و يستمر في الزيادة ليصبح 10 ملفات في سنة 2018 أي ان هناك زيادة في طلب هذه القروض .

الشكل رقم (1– 9) يمثل تطور المبالغ لقروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

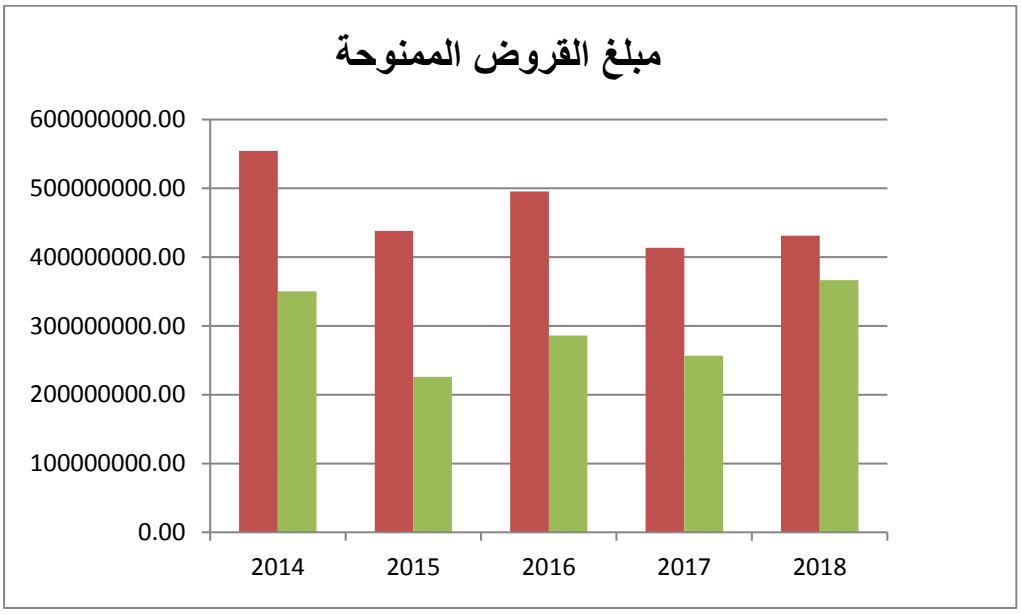

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

تحليل BEA: من خلال الشكل نلاحظ أن هناك (ارتفاع و انخفاض) في مبالغ قروض الاستغلال المقدمة من طرف البنك من سنة 2014 إلى سنة 2018 ، حيث شهدت انخفاض سنة 2014 من 554 مليون دينا الى 438 مليون دينار سنة 2015 ، ثم ارتفعت سنة 2016 لتصل الى 495 مليون دينار ، لتعود للانخفاض سنة 2017 ثم ارتفعت ارتفاع محسوسا في السنة الأخيرة بي 431 مليون دينار .

تحليل BDL: من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تراجح مستمر بين الارتفاع و الانخفاض في مبالغ قروض الاستغلال ، حيث هناك انخفاض سنة 2015 228 مليون دينا مقارنة بالسنة 2014 بي 350 مليون دينار ، ثم ارتفعت سنة 2016 لتصل الى 286 مليون دينار ، اما سنة 2017 انخفض مبلغ القروض لاكن عدد الملفات بقية ثابت ، ثم ارتفعت في السنة الأخيرة لتسجل أعلى مبلغ بي 366 مليون دينار .

الشكل رقم (1– 10) يمثل نسبة قروض الاستغلال و الاستثمار بالنسبة للقروض الأخرى للبنك BDL

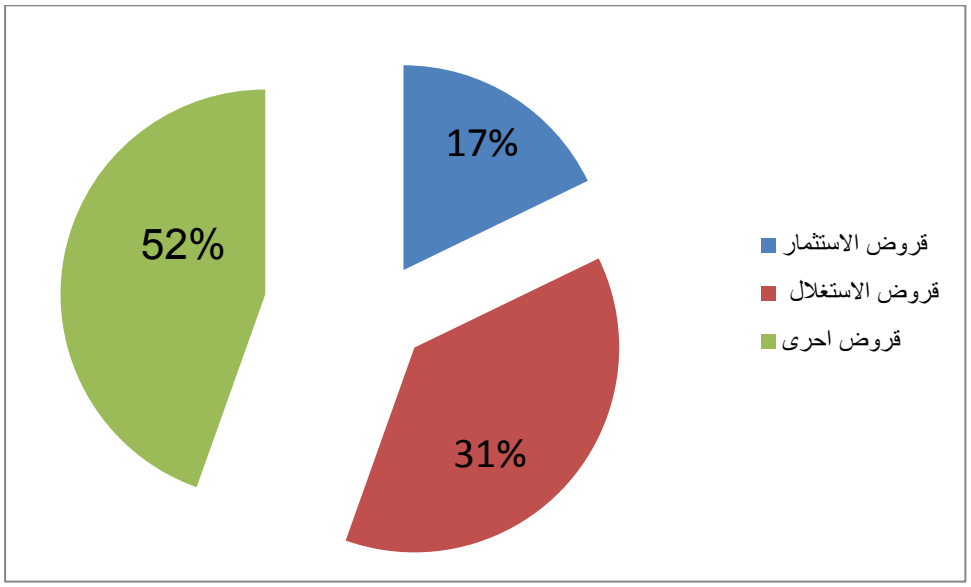

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم تمويل البنك التنمية الفلاحية للقروض الأخرى بنسبة 52 %أكبر من حجم القروض الاستغلال بنسبة 31 %وقروض الاستثمار بنسبة 17 .%مما يدل على أن البنك يعتمد في تمويلاته على المشاريع الأخرى . كما نلاحظ أن البنك يساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة كبيرة مقارنة بالتمويلات الاستثمار.

الشكل رقم (1– 11) يمثل نسبة قروض الاستغلال و الاستثمار بالنسبة للقروض الأخرى BEA

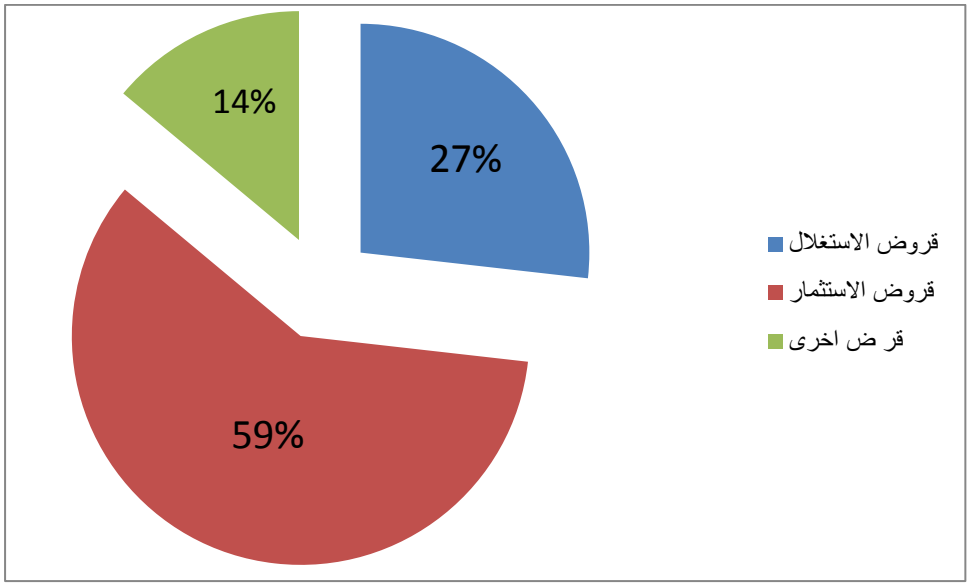

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم تمويل البنك الجزائري الخارجي للقروض الأخرى بنسبة 59% أكبر من حجم القروض الاستغلال بنسبة 27% وقروض الاستثمار بنسبة 14% مما يدل على أن البنك يعتمد في تمويلاته على المشاريع الأخرى و قروض الاستغلال ،كما نلاحظ أن البنك يساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة كبيرة مقارنة بالتمويلات الاستثمار .

المطلي الثاني : عدد المشاريع الممولة من طرف البنك BEA و البنك BDL و المقارنة بين البنكين

الفرع الاول : عدد المشاريع الممولة من طرف البنك BEA و البنك BDL

يقوم البنك الجزائري الخارجي كل سنة بتمويل عدد معين من المشاريع, ومن خلال المعطيات المقدمة قمنا بإعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (2–6) يمثل عدد المشاريع الممولة من طرف البنك الجزائري الخارجي BEA

البيان	2016		2017		2018	
	عدد القروض	النسبة	عدد القروض	النسبة	عدد القروض	النسبة
قروض قصيرة المدى	16	10.73%	15	7.31%	14	05.62%
قروض متوسطة و طويلة المدى	22	14.76%	22	10.73%	15	06.02%
قروض بالإمضاء	111	74.49%	168	81.95%	220	88.35%
المجموع	149	100%	205	100%	249	100%

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض قصيرة المدى في تناقص مستمر حيث كانت نسبة هذه الأخيرة سنة 2016 تساوي 10.73% من مجموع القروض و بقت في الانخفاض لتصبح 5.62% سنة 2018 ، اما القروض متوسطة المدى فهي

في تناقص مستمر و الانخفاض ففي سنة 2016 كانت بنسبة 14.76% لتتناقص في سنة 2017 بحوالي 10.73 % و تستمر في الانخفاض حتى أصبحت تقدر ب 06.02% ، أما القروض بالإمضاء فهي في تزايد مستمر حيث كان عددها 111 قرضا سنة 2016 ثم شرعت في الارتفاع لتصل إلى 220 قرضا سنة 2018 وهذا الارتفاع راجع إلى تغيري قانون الصفقات العام في السنة 2015.

اولا : نسبة استرداد القروض المقدمة من طرف البنك الجزائري الخارجي وكالة –حاسي مسعود BEA 035

الجدول رقم (2–7) يمثل نسبة استرداد القروض المقدمة من طرف بنك الجزائري الخارجي لسنة 2018/2016

السنة	2016	2017	2018
عدد القروض	149	205	220
نسبة المئوية	100%	100%	100%
عدد المشاريع الناجحة	145	203	217
النسبة المسترجعة	97.31%	99.02%	98.63%
عدد المشاريع الفاشلة	4	2	3
النسبة الغير مسترجعة	2.39%	0.97%	1.36%

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك استطاع استرداد نسبة ما يقارب % 97 من القروض في سنة 2016 و لم يسترد النسبة المتبقية التي هي حوالي % 2 بسبب فشل بعض المشاريع ، لم تكن الخسارة التي تعرض لها البنك كبيرة جدا .كما نلاحظ أن البنك الجزائري الخارجي سنة 2017 استرجع تقريبا كل القروض أي ما نسبته % 99 من إجمالي القروض ولم يسترد سوى % 1 المتبقية من القروض ، هنا نرى أن البنك لم يخسر الكثير فالنسبة الغير مسترجعة صغيرة جدا مقارنة بالنسبة المسترجعة و منخفضة مقارنة بالنسبة السابقة لها .

و أيضا نلاحظ أن البنك في السنة الأخيرة استرد تقريبا كل القروض أي ما نسبته % 98.63 هذا ما يدعو للتفاؤل و الاستمرار ، فالبنك في سنة 2018 لم يخسر سوى % 1.36 من النسبة الإجمالية للقروض هذه النسبة التي لا تعنى شيئا أمام النسبة المستردة ، فالبنك استرد تقريبا كل القروض وبإمكانه تغطية ما خسره من خلال الفوائد المحصلة من باقي القروض المستردة.

ثانيا : نسبة استرداد القروض المقدمة من طرف البنك التنمية الفلاحية وكالة –حاسي مسعود BDL 126

الجدول رقم (2–8) يمثل نسبة استرداد القروض المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية لسنة 2018/2016

السنة	2016	2017	2018
عدد القروض	17	43	53
نسبة المؤوية	100%	100%	100%

عدد المشاريع الناجحة	12	35	51
النسبة المسترجعة	70.58%	81.39%	%96.22
عدد المشاريع الفاشلة	5	8	2
النسبة الغير مسترجعة	29.42%	18.91%	%3.78

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك استطاع استرداد نسبة ما يقارب % 78 من القروض في سنة 2016 و لم يسترد النسبة المتبقية التي هي حوالي % 29 بسبب فشل بعض المشاريع ، الخسارة التي تعرض لها البنك كبيرة جدا غير أن النسبة الغير مسترجعة ملموسة نوعا ما .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن البنك التنمية المحلية سنة 2017 استرجع ما يقارب نسبة % 81 من إجمالي القروض ولم تسترد % 18 المتبقية من القروض ، هنا نرى أن البنك لم يخسر الكثير فالنسبة الغير مسترجعة ليست كبيرة بالنسبة المسترجعة و منخفضة مقارنة بالنسبة السابقة لها .

و نلاحظ أيضا من خلال الجدول أن البنك في السنة الأخيرة استرد تقريبا كل القروض أي ما نسبته % 96 هذا ما يدعو للتفاؤل و الاستمرار ، فالبنك في سنة 2018 لم يخسر سوى % 3 من النسبة الإجمالية للقروض هذه النسبة لا تعنى شيئا أمام النسبة المستردة ، فالبنك استرد تقريبا كل القروض وبإمكانه تغطية ما خسره من خلال الفوائد المحصلة من باقي القروض المستردة.

الفرع الثاني : مقارنة بين البنك الجزائري BEA وكالة حاسي مسعود 035 و بنك التنمية المحلية BDL وكالة حاسي مسعود 126

نتيجة لتطور الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بلدية حاسي مسعود و كضرورة لسياسة الدولة المدعمة لها نجد من بينها البنك ا الخارجي الجزائري و بنك التنمية المحلية ، فقد واكبت هذا التطور ورفعت من عدد المؤسسات المستفيدة من تمويلاتها خاصة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يظهر من خلال الجد ول التالي:

اولا : المقارنة من حيث عدد القروض

الجدول رقم 2– 9 يمثل المقارنة بين البنك الجزائري الخارجي BEA و بنك التنمية المحلية BDL من حيث عدد القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال 2014 – 2018

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات التي مولها بنك BEA	33	33	40	29	35
عدد المؤسسات التي مولها بنك BDL	24	21	20	22	17

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (1 – 12) يمثل المقارنة بين البنك الجزائري الخارجي و بنك التنمية المحلية من حيث عدد القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة 2014 – 2018

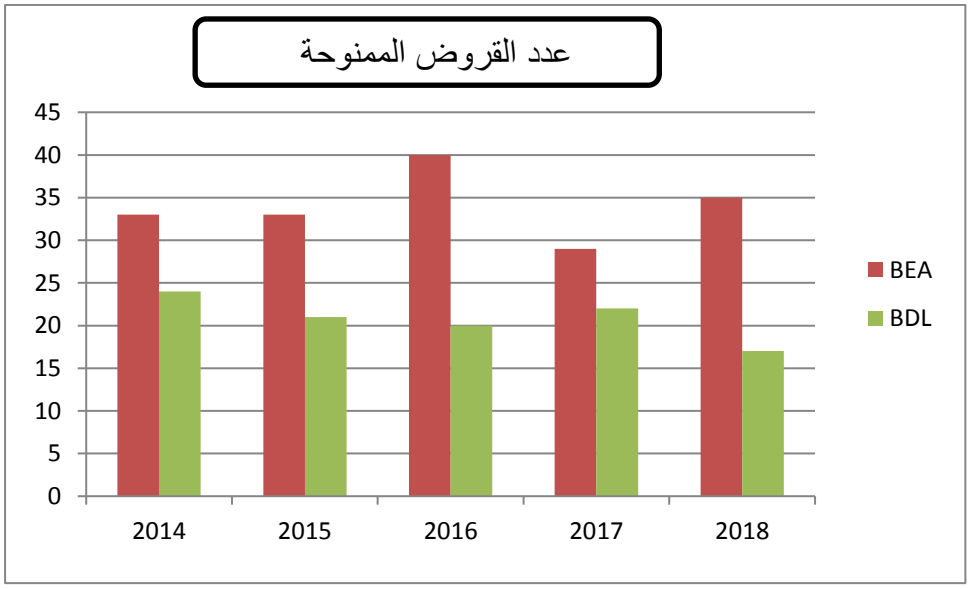

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك الخارجي الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال 2014 -2018 ، يرتفع من سنة أخرى عكس البنوك التنمية المحلية التي تشهد عدد قليل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال نفس الفترة ، مما يؤكد تميز البنك الخارجي الجزائري على بنك التنمية المحلية في عملية تمويل هذه المؤسسات ، وهذا تجسيدا منه لسياسة الدولة الداعمة لهذا النمط من المشاريع.

يمكن مقارنة البنك الخارجي الجزائري وكالة حاسي مسعود 035 و بنك التنمية المحلية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المبالغ من خلال الجدول التالي :

ثانيا : المقارنة من حيث مبلغ القروض

الجدول رقم(2– 10) يمثل المقارنة بين البنك الجزائري الخارجي BEA و بنك التنمية المحلية BDL من حيث مبلغ القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة خلال 2014 – 2018

السنوات / البيان	2014	2015	2016	2017	2018
المبالغ المقدمة لتمويل م ص م BEA	3 629 292	3 776 163	5 659 052	3 802901	3 894 422
المبالغ المقدمة لتمويل م ص م BDL	1 593 005	2 281 765	1 864 595	1 481 002	3 084 490

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

تبين لنا النتائج أعلاه أن البنك الخارجي الجزائري وكالة حاسي مسعود ، أن مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المبالغ كبير مقارنة بالبنك التنمية المحلية وكالة حاسي مسعود 126 ، كما أنها في ارتفاع من سنة 2014 الى سنة 2016 ، و هذا ما يؤكده معدلات تغيير هذه المبالغ من سنة إلى أخرى ، إذ يحتل المرتبة الأولى على مستوى الدائرة في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى كون أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي ذات طبيعة صناعية ، وطبيعة المنطقة الصناعية يجعل من أغلب هذه المشاريع يكون من نفس طبيعة المنطقة ، ثم تنخفض سنة 2017 ، هذه راجع إلى دخول الجزائر إلى مرحلة جديدة تتمثل في تراجع مداخيلها من النفط و حد من إمكانية تمويل هذه المشاريع بسهولة و على النقيض ، و نجد بنك والتنمية المحلية ان مساهمته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث المبالغ معتبرة وهي في مستمر الارتفاع و الانخفاض من عام إلى أخر ، حتى تسجل أعلى مبلغ لها سنة 2018 ، وهذا قريب من مقارنة ب مبلغ بنك الجزائري الخارجي .

خلاصة الفصل :

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة الدور الذي يلعبه البنك الجزائري الخارجي وكالة حاسي مسعود 035 و بنك التنمية المحلية وكالة حاسي مسعود 126 في تمويلها من خلال منحها للقروض المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سواء لتمويل إنشائها أو تمويل دورات الاستغلال و الاستثمار .

كما تبين لنا أن أغلب المشاريع التي قام بها البنكين بتمويل كانت ناجحة على وأنه استردا أغلب القروض التي قاما بإقراضها في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 هذا ما يدل على الدور الفعال الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تعتبر البنوك التجارية من أهم مصادر التمويل الخارجية .

الخاتمة العامة

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه حاولنا التعريف و التركيز على اهم الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، والدور الذي تلعبه في تحقيق تنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تم التطرق الى مجموعة من المشاكل و الصعوبات التم تعاني منها هذه المؤسسات وقد تم التركيز على مشكلة التمويل الذي يعتبر اهم عائق يقف امام تنميتها وتطورها وفي سبيل معالجة هذا المشكل قامت الدولة بإنشاء العديد من الهياكل و التي من ابرزها البنوك التجارية و التي ارتكزت عليها دراستنا التطبيقية وذلك من اجل محاولة معرفة مدى مساهمتها في التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ويمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه و من خلا ل بحثنا الاجابة على الفرضيات المطروحة و عدة نتائج و التوصيات المقترحة و أفاق البحث نلخصها في النقاط التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى** : تعالج فكرة أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص تؤهلها للقيام بدور فعال لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ووجدنا أن هذه الفرضية صحيحة، لأنه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص والتي من أهمها :الحجم سهولة التكوين سهولة واستقلالية الادراة وغيرها ، كلهذه الخصائص تؤهلها للقيام بدو تنموي فعال على المستوى الاقتصادي ، الاجتماعي، البيئي، وهذا ما دفع الدول إلى دعم وتطوير هذه المؤسسات.
- ✓ **الفرضية الثانية** : تلعب البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية وذلك بمساهمتها في توفير العديد من القروض .

  أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال جميع وظائف البنوك التجارية كونها تعتبر اهم ممول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لتوفير مختلف القروض اللازمة لعملية التمويل ، إذ أنها توفر الدعم الكامل والمطلوب لمساهمة في تطوير هذه المؤسسات ، و بالتالي المساهمة في تنشيط وتنمية الاقتصاد.
- ✓ **الفرضية الرابعة** : يسهل كل من بنك التنمية المحلية و البنك الخارجي الجزائري – وكالتي حاسي مسعود حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنك.

تبينت صحة الفرضية و ذلك لأن بنك التنمية المحلية و البنك الخارجي الجزائري – وكالتي حاسي مسعود يقوم بتمويل العديد من المشاريع و التي أهمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشرط توفير جميع الضمانات التي يطلبها البنك من أجل ضمان استرجاع القرض.

نتائج الدراسة:

❖ **النتائج النظرية:**

تتلخص النتائج الدراسة النظرية فيما يلي:

1. ان من أبرز خصائص هذه المؤسسات انها لا تحتاج إلى رأسمال كبير، ولا لتكنولوجيا عالية الجودة، بالإضافة إلى تشجيع الدول للقطاع الخاص.
2. أصبح الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة والربط بينهما ركيزة تنموية هامة لمختلف الدول.
3. تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتمويل مشاريعها من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي اهمها الاقتراض من البنوك التجارية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مساهمتها في الاقتصاد الوطني ومن اهمها القضاء على البطالة و توفير مناصب الشغل، قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار و الاستثمار وغيرها من الايجابيات التي رفعت بالاقتصاد نحو الرقي .
4. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشكل التمويل، المشاكل متعلقة بالتنظيم، المنافسة و التسويق ، بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها .

النتائج التطبيقية

تتلخص النتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في كل من بنك التنمية المحلية و البنك الخارجي الجزائري – وكالة حاسي مسعود نستنتج ما يلي:

1. يسهل كل من بنك التنمية المحلية و البنك الخارجي الجزائري – وكالتي حاسي مسعود – كل العمليات البنكية و منح الائتمان بكل أنواعه.
2. : تساهم البنوك التجارية في توفري العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا توفير اساليب وطرق الدعم المختلفة لهذه المؤسسات بمقابل تقديم ضمانات تامن لطرفين حقوقهم

التوصيات و الاقتراحات

على ضوء ما خلصت إليه الدراسة من نتائج فإنه يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

1. الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة وذلك بإدراج أيام ثقافية و تحسيسية حول إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل توعية الشباب لوجود اختيارات أخرى بدل التفكير في الوظيفة وكذا تقديم تسهيلات ادارية للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الجزائر .

2. إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة والتعاون مع البنوك وتوسيع البدائل التمويلية باتباع اساليب جديدة تتناسب نع هذه المؤسسات
3. انشاء فروع اسلامية تابعة للبنوك التجارية لتوفير البدائل الحديثة التي تتلاءم مع جميع طبقات الاجتماعية
4. ربط المقاولين أصحاب المشاريع الإبداعية بالبحث العلمي، عن طريق الدول الى الجامعات واكتشاف مختلف الافكار ، تنشئ من خلالها المشاتل التي تحتضن مشاريع جديدة وتسمح بنموها.
5. فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة يجعلها غير تنافسية من ناحية السعر مقارنة بمنتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

افاق البحث

تعتبر دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حقلا واسعا وحديثا خصبا للبحث فيه لهذا نقترح هاته المواضيع التي يمكن أن تكون محورا لبحوث مستقبلية:

- ✓ أساليب تطوير التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية و الحد من مشكل البطالة .
- ✓ البدائل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.
- ✓ دراسة مدى تمويل البنوك الاسلامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

1. رابح خوني ،رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها الطبعة الاولى 2008 إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر
2. شوقي بورقبة ، التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والاجراءات و التكلفة ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب الحديث ، الاردن ، سنة 2013
3. سامر جلدة ،البنوك التجارية و التسويق المصرفي ،الطبعة الاولى ، دار اسامة للنشر و التوزيع ، الاردن عمان
4. عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية المخاطر واساليب تسييرها ، الطبعة الاولى، دار الايام لنشر والتوزيع ،عمان الاردن، سنة 2017
5. محمد مصطفى السنهوري ، ادارة البنوك التجارية ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،سنة 2013

المذكرات و الاطروحات :

1. احميدة مليكة ، محاولة تقييم ادوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجيستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،سنة 2009
2. بن جيمة عمر ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة ، مذكرة ماجيستر ، جامعة ابي بكر بالقايد ، تلمسان، سنة 2011
3. سماح طلحي ، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر ،اطروحة دكتوراه ،جامعة العربي بن مهيدي، ام لبواقي ،سنة 2014
4. زهواني رضا ، تحسين تخطيط الانتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجيستر جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، سنة 2007
5. لهواري سعيد ، محددات نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجستير ، جامعة محمد سنة 2007
6. هالم سليمة ،هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ، سنة 2017
7. عقبة نصيرة ، فعالية التمويل البنكي للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، سنة 2014
8. سماح طلحي ، دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الاشارة الى حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ، سنة 2014
9. محسن عواطف ، اشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اطروحة ماجيستر ، سنة 2008
10. شلايف فاطمة الزهرة ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماجيستر ، سنة 2017
11. بوكروس جميلة ، LES CIRCUITS DE FINANEMENT DES PETITS ET MOYENNES ENTRREPRISE EN ALGERIE ، مذكرة ماجيستر ، سنة 2007

12. شيحون ياسين و رجاي مراد ، La pratique bancaire des banques étrangères envers les PME en Algérie ، مذكرة ماستر ، سنة 2017

الجرائد و المجلات :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، العدد رقم 02 ص06، الصادرة بتاريخ : 11/01/2017

مقالات :

1. ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، مقال حول قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات ،مجلة سنماء للاقتصاد و التجارة ، جامعة جيجل ، العدد الثالث

المواقع الالكترونية :

1. http://www.bdl.dz/arabe/parcour-arabe.html

الملاحق: